



جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم علوم المالية والمحاسبة
مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي
تخصص: التدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان

مساهمة التدقيق الإجتماعي في تحسين الأداء
الإجتماعي تجاه العاملين
دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية

تحت إشراف
د. بن شريف مبروكة

إعداد الطالب
*جهادي عبد العزيز
*بكري لحبيب

لجنة المناقشة

(رئيسا)	استاذ التعليم العالي	أقاسم عمر
(مقررا ومشرفا)	استاذ محاضراً	بن شريف مبروكة
(مناقشا)	استاذ محاضر	عوماري عائشة

الموسم الجامعي

2021-2020

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير إلى من كان له الفضل الأول في

بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب) أطال الله في عمره

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فقد ضحّت من أجلي ولم تدّخر جهدا في سبيل

إسعادي على الدوام (والدتي الحبيبة) أطال الله في عمرها ورزقها الصحة والعافية

إلى من تمنوا لي النجاح والتوفيق ووقفوا معي سواءا بتشجيع

أو دعاء أختي وإخواني و إلى زوجات إخواني الغاليات

إلى من غمروا البيت بالسعادة أبناء أخي محمد أنس وصفوان وابنة أخي ريحانة

إلى من سرنا معهم سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع

أصدقائي وزملائي إلى كل أفراد عائلة بهادي صغيرهم

وكبيرهم وإلى كل أحبائي وخلاني في هذه الحياة

أهدي هذا العمل المتواضع

الإهداء

إلى الينبوع الذي لا يَمَلُّ العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة

من قلبها (والدتي الحبيبة)

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل

دفعي في طريق النجاح (والدي العزيز)

إلى من حبُّهم يجري في عروقي ومن بوجودهم تطيب الحياة

إخواني وأخواتي

إلى رفاق دربي الذين رافقوني في سبيل تحصيل العلم وبلوغ النجاح

أصدقائي وزملائي إلى كل الذين أحببتهم وأحبوني

إلى كل أفراد عائلة بكارى صغيرهم وكبيرهم

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

قال تعالى : ((وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ)) (لقمان - 12)

نحمد الله تعالى حمدا كثيرا ملاً السماوات والأرض أن أعاننا على إتمام هذا العمل كما نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتورة الفاضلة / بن شريف مبروكة حفظها الله وأطال في عمرها لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة وتكرمها

بنصحننا وتوجيهنا حتى إتمام هذا العمل

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام

لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة

والشكر موصول أيضا لكل من ساهم

وقدم لنا يد العون لإنجاح هذه العمل المتواضع

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	التشكر
I	قائمة الجداول
II	قائمة الأشكال
أ - د	المقدمة
6	الفصل الأول : الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي
7	تمهيد
8	المبحث الأول : المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية
8	المطلب الأول : التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية
10	المطلب الثاني : مفهوم المسؤولية الاجتماعية
12	المطلب الثالث : أبعاد المسؤولية الاجتماعية
15	المبحث الثاني : ماهية التدقيق الاجتماعي
15	المطلب الأول : مدخل للتدقيق
16	المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول التدقيق الاجتماعي
16	أولا : نشأة التدقيق الاجتماعي
16	ثانيا : تعريف التدقيق الاجتماعي
17	ثالثا : أهمية التدقيق الاجتماعي
18	رابعا : أهداف التدقيق الاجتماعي
19	خامسا : مزايا التدقيق الاجتماعي
20	المطلب الثالث : خطوات التدقيق الاجتماعي
22	خلاصة الفصل الأول
23	الفصل الثاني : الدراسات السابقة
24	تمهيد
25	المبحث الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية و باللغة الأجنبية
25	المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية
26	المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
29	المبحث الثاني : التعليق على الدراسات

29	المطلب الأول : التعليق على الدراسات السابقة باللغة العربية
30	المطلب الثاني : التعليق على الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
32	خلاصة الفصل الثاني
33	الفصل الثالث : الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية
34	تمهيد
35	المبحث الأول : المبحث الأول: منهجية الدراسة
35	المطلب الأول : مجتمع وعينة الدراسة
35	المطلب الثاني : أداة الدراسة
37	المبحث الثاني : عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات وتحليل النتائج
37	المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات
37	أولا : التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة
42	ثانيا: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة
54	المطلب الثاني : المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج
60	خلاصة الفصل الثالث
62	الخاتمة
65	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية للمنظمة حسب نموذج carroll	13
02	مجتمع البحث	35
03	جدول ليكارت الخماسي	36
04	اختبار ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق	36
05	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	37
06	توزيع أفراد العينة حسب العمر	38
07	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	39
08	توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	40
09	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	41
10	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى المتوسط الحسابي للاستجابات لأفراد عينة دراسة التدقيق الاجتماعي	42
11	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى المتوسط الحسابي للاستجابات لأفراد عينة دراسة الأداء الاجتماعي	46
12	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير المؤهل العلمي	55
13	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير مستوى التوظيف	55
14	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير المؤهل العلمي	57
15	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير مستوى التوظيف	57
16	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل التدقيق الاجتماعي والمتغير التابع الأداء الاجتماعي	59

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	37
02	توزيع أفراد العينة حسب العمر	38
03	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	39
04	توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	40
05	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	41

المقدمة

أولاً : تمهيد

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها، جعل المؤسسات تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بالشكل المباشر أو غير المباشر في المؤسسات الاقتصادية، مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها.

ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وعلى هذا الأساس نشأ التدقيق لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات، وكذا الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي في نهاية مدة محددة.

ولقد استجابت لجنة ممارسة التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، فأصدرت بيان حول مراعاة المسائل البيئية في تدقيق البيانات المالية، مما يجعل المدقق مسؤولاً وملزماً بتطبيق معايير التدقيق الدولية، التي تعتبر بمثابة نموذج يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به. ونظراً لإزالة الحواجز التجارية في الأسواق العالمية، وما نتج عنها من زيادة حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال في إطار عملية تحرير التجارة وإنشاء منظمة التجارة العالمية ظهرت الحاجة إلى تفعيل قضية العلاقة بين قطاع الأعمال والمجتمع فيما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، وكيفية السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالحفاظ على البيئة وتحسين نوعية الحياة ومحاربة الفقر دون أن يؤثر ذلك على فرص الاستثمار وتحقيق الأرباح.

ونتيجة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وما تبعه من ظهور المحاسبة الاجتماعية كأداة لقياس الأداء الاجتماعي لتلك المشروعات، فإن ذلك يتطلب نوعاً من المراجعة يهتم بالجانب الاجتماعي بجانب الاهتمام بالجانب المالي والإداري، يهدف إلى التحقق من صحة وسلامة ودقة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وطمأنة الطوائف المختلفة بمدى صدق ودلالة القوائم الاجتماعية، وهذا النوع هو ما يعرف بالتدقيق الاجتماعي.

وقد بدأ الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي في بداية السبعينات من المنظمات العلمية والمهنية في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وتم نشر عدة تقارير وأبحاث حول جوانب الموضوع، وبعض المحاولات النظرية والتطبيقية لاستخدام التدقيق الاجتماعي من بعض الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا : إشكالية الدراسة

يتجلى سبب ظهور التدقيق الاجتماعي في الاهتمام الكبير بالمسؤولية الاجتماعية ودوره في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية فمن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية : ما مدى تأثير التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية تجاه العاملين ؟

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية :

- ما هو واقع التدقيق الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة ؟
- ما هو مستوى الأداء الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة ؟
- هل توجد علاقة أثر بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي ؟

ثالثا : فرضيات الدراسة

- الفرضية الأولى : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول التدقيق الاجتماعي تعزى للمتغيرين (المؤهل العلمي ومستوى التوظيف) عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$.
- الفرضية الثانية : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول الأداء الاجتماعي تعزى للمتغيرين (المؤهل العلمي ومستوى التوظيف) عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$.
- الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة أثر بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$.

رابعا : أهمية الدراسة

- تكمن أهمية هذا البحث في دراسة العلاقة الموجودة بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة كما يستمد هذا البحث أهميته من خلال :
- أهمية موضوع التدقيق كونه من أحدث الموضوعات التي لقيت اهتمام كبير من طرف المحاسبين والإداريين .
 - اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي معا .
 - إبراز الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الاجتماعي في من خلال تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية وتحقيق أهدافها .

خامسا : أهداف الدراسة

- من خلال هذا البحث نحاول الوصول إلى الأهداف التالية :
- التعريف بالمفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي .
 - تقديم صورة عن كيفية استغلال التدقيق الاجتماعي في عملية قياس الأداء الاجتماعي وتقييمه .
 - إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الاجتماعي من خلال تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية .

- تحسيس الطلبة في الميدان بأهمية الموضوع .

سادسا : دوافع اختيار الموضوع

- صلة الموضوع بطبيعة التخصص الذي ندرس فيه .
- الشغف الكبير والاهتمام الشخصي في التعرف أكثر بالموضوع .
- اعتبار التدقيق الاجتماعي من المواضيع الحديثة في الوقت الحالي .

سابعا : حدود الدراسة

- الحدود المكانية : أجريت هذه الدراسة في عدد من المؤسسات الاقتصادية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص المتواجدة في ولاية أدرار .
- الحدود الزمنية : تمت الدراسة خلال الفترة : 28 / أبريل / 2021 - 30 / ماي / 2021 حيث تم فيها توزيع استمارات الاستبانة وجمعها على المؤسسات الاقتصادية المعنية بالدراسة .

ثامنا : المنهج المتبع

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة وحتى نتمكن من اختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة. تم الاعتماد في دراستنا على المناهج التالية : المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة ، المنهج الاستقرائي اعتمد عليه في اختبار صحة فرضيات الدراسة ، المنهج الوصفي التحليلي ويتمثل في تحليل الدراسة الميدانية .

تاسعا : صعوبات الدراسة

- قلة المراجع فيما يخص موضوع التدقيق الاجتماعي خاصة المراجع باللغة العربية .
- عدم جدية بعض أفراد عينة الدراسة في إجاباتهم على أسئلة الاستبيان .

عاشرا : هيكل الدراسة

لمعالجة إشكالية البحث قسمت الدراسة إلى فصلين : الفصل الأول خاص بالإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي يندرج تحت هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول تم فيه التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى مفهوم ومختلف عناصر التدقيق الاجتماعي ، الفصل الثاني خاص ببعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع يندرج تحت هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة العربية والأجنبية أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى التعليق على الدراسات السابقة العربية و الأجنبية ، الفصل الثالث خاص بالإطار التطبيقي للدراسة الميدانية يندرج تحته مبحثين، المبحث الأول تم فيه التطرق إلى منهجية الدراسة أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات وتحليل النتائج . تم الاعتماد على هذه الطريقة من أجل وضع صورة شاملة وواضحة لموضوع الدراسة .

الفصل الأول

الإطار النظري للمسؤولية

الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي

تمهيد:

إن النظرة التقليدية للمؤسسات الاقتصادية ودورها الذي يقتصر على إنتاج السلع والخدمات لتلبية حاجات ورغبات العملاء وإن مسؤولية المؤسسة الاجتماعية هي تعظيم ثروة الملاك فقط وهذه النظرة التقليدية لم تعد مقبولة في الوقت الراهن لذلك بات من الضروري أن يعول على المؤسسات أكثر فأكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات التي تنتمي إليها .

وخلال السنوات الأخيرة أصبح هناك زيادة في الوعي العام بالقضايا الاجتماعية الأمر الذي دفع المؤسسات لتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها وكنتيجة لذلك فإن عدد المؤسسات التي أصبحت تعمل على إشراك عنصر الاستدامة في استراتيجياتها وعملياتها في تزايد مستمر .

وستنطرق في هذا الفصل لمختلف المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي من خلال المبحثين التاليين :

- المبحث الأول : ماهية المسؤولية الاجتماعية

- المبحث الثاني : ماهية التدقيق الاجتماعي

المبحث الأول : ماهية المسؤولية الاجتماعية

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية تطور بتطور المؤسسات الاقتصادية و بانتشار الشركات متعددة الجنسيات، حيث أصبح الاهتمام بهذا المفهوم بعد ظهور نظرية أصحاب المصالح، فوجب على المؤسسات أن تسعى جاهدة من أجل تحسين صورتها في المجتمع .
يحتوي هذا المبحث على ثلاث مطالب من أجل الوقوف على أهم المفاهيم والنظريات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية .

المطلب الأول : التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية

قبل منتصف القرن الماضي ظهرت بوادر نمو المسؤولية الاجتماعية الشاملة في الإطار الأكاديمي إذ استعمل (Theodore Krebs) البروفيسور في مدرسة (Stand Ford) التجارية مصطلح التدقيق الاجتماع لأول مرة فيما يتعلق بالشركات التي تعد التقارير وتقدمها عن مسؤولياتها الاجتماعية وتجلت التطورات الحديثة للمسؤولية الاجتماعية صعوداً من عام 1953، فقد أشار (Howard Bowen) في كتابه (المسؤوليات الاجتماعية للإعمال) إلى المسؤولية الاجتماعية "بالالتزامات الاجتماعية والأخلاقية في مجال الإعمال"، وعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها "التزام رجال الإعمال في سياساتهم وقراراتهم واستراتيجياتهم بالقيم الاجتماعية ونشرت جمعية التنمية الاقتصادية كتاباً"، يوضح العلاقة بين الأعمال والمجتمع وتصفها (بالعهد الاجتماعي بين هاتين المجموعتين)، ويتضمن العهد التزام رجال الأعمال بتوفير السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وركز على البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية وشهدت عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين أحداثاً مهمة، كان لها أثر بالغ في تنامي دور المسؤولية الاجتماعية وزيادة مطالبية المجتمع وأصحاب المصالح من منظمات الأعمال بإبراز المسؤولية الاجتماعية في كل نشاطاتها وممارساتها.¹

إن المسؤولية الاجتماعية ليست ذات طبيعة جامدة، بل لها صفة الديناميكية والواقعية والتطور المستمر التي تتواءم بسرعة وفق مصالحها، والمنتبع لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يستطيع أن يلاحظ تغيرات مهمة وإضافات نوعية أدت إلى إثراء هذا المفهوم عبر الزمان والمكان أيضاً تبعاً لقيم ومعتقدات المجتمع.
إن وضع حد فاصل بين فترات زمنية بغرض الإشارة إلى مراحل دقيقة لتطوير المفهوم صعبة التحديد وذلك لتداخل الأحداث وتأثيراتها المتبادلة ، لذا فإن محاولة تتبع تطور المفهوم إلى دلالته في البيئة الحاضرة

¹ علاء عبد السلام وآخرون، أصحاب المصالح في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص 205.

إلى رصد لأبرز حالات الانتقال بالمفهوم من الحالة العملياتية إلى الاستجابة الاستراتيجية ومن الجزئية الضيقة إلى الشمولية الواسعة.¹

لقد كان عام 1923 هو العام الذي تم فيه ورود إصلاح المسؤولية الاجتماعية للمرة الأولى في إدارة الأعمال وذلك عندما أشار (sheldon) في كتابه فلسفة الإدارة إلى أن: مسؤولية الإدارة في المؤسسات هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية وأن التزام إدارة المشروع بمسئوليتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة هو الجزء الهام من فن استخدام الأساليب العلمية لإدارة الأعمال، وبالرغم من تلك البداية فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لم يلفت الأنظار أو يجذب الانتباه إليه بشكل كبير وكانت تلك المساحة أشبه ما تكون بداية لمولد فكر جديد في فلسفة الإدارة هو المسؤولية الاجتماعية.²

كان أبرز ظهور للمسؤولية الاجتماعية خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي وركزت على الالتزام الأخلاقي والاجتماعي للمشروع التجاري وذلك حين قدم بوين (bowen) في عام 1953 كتابه الذي كان بعنوان " المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال " والذي أكد فيه أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام من قبل رجال الأعمال للتصرف وفق أهداف وقيم المجتمع، حيث تم طرح المسؤولية الاجتماعية كإيراد مكمل وتصحيحه لبعض حالات الفشل الاجتماعي في الاقتصاد الحر ، وبعد ذلك توجيه انتقاد شديد للمسؤولية الاجتماعية بقيادة ميلتون فريدمان في عام 1962 والذي تركز المهارات غير الكافية لدى المديرين لحل المشاكل الاجتماعية والكلفة المحتملة من النتائج غير المؤكدة للمسؤولية الاجتماعية والتي قد تؤدي لعدم تعظيم ثروة حملة الأسهم.³

في السبعينات امتد الاهتمام من تعظيم ربح المساهمين إلى الاهتمام بمصلحة العاملين، العملاء، الموردين والمقرضين والمجتمع حيث أصبحت المؤسسات أن تكون مرجحة ماليا واجتماعيا، ومع بداية الثمانينيات أصبحت العلاقة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات أقوى من خلال نموذج الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال ، وهذا النموذج مثل الموضوع المهيمن على هذه الفترة حينما قدم كارول (carroll) عام 1979 في دراسته نموذج يوضح التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل النموذج أربع مسؤوليات هي: المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الخيرية.⁴

إن بقاء المنظمات بمنأى عن المجتمع لا يجدي نفعاً، وهكذا برز هذا المفهوم ليمطر المنظمات بسيل من المساهمات الاجتماعية كمحاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، المحافظة على سلامة البيئة،

¹ علاء أحمد حسن، مدى توافق المسؤولية الاجتماعية وأبعاد التوجه الاستراتيجي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 24، 2012، ص 14.

² علاء عبد السلام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 09.

³ طه الحافظ أحمد، أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على رأس مالها الفكري الاخضر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2014، ص 25.

⁴ نفس المرجع ، ص 26 .

وإيجاد فرص عمل للطالبين له القادرين عليه، ولقد تطور اهتمام المنظمات بهذه المسؤولية عبر مراحل ثلاث، بدأت الأولى سنة 1800 ولغاية سنة 1920، ركزت على تعظيم أرباح المنظمات، وامتدت الثانية من أواخر العشرينات إلى أوائل الستينات من القرن الماضي وركزت على تحقيق الربح للمنظمة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة من مساهمين وعاملين وغيرهم، والثالثة كانت من أواخر الستينات إلى الآن، وركزت على الأفراد أكثر من تركيزها على ربح المنظمات مع إقرارها بتحقيقها، لقد أصبح الأخذ بهذا المفهوم سمة من سمات المنظمات المتميزة عالمياً، ويتجسد ذلك بإنفرادها بمواصفات عالمية حصراً بها، ألا وهي المواصفة آيزو 26000، التي جاءت محصلة اتفاق خبراء من أكثر من 80 دولة و40 منظمة عالمية وإقليمية، وتتمحور أهدافها في أمور عديدة من أهمها: التأكيد على نتائج الأداء والتحسين، اعتماد حقوق الإنسان، ضرورة احترام الاختلافات الثقافية والبيئية والاجتماعية والقانونية، بناء قاعدة مترابطة محلياً وعالمياً لمشاركة الرأي، وتهيئة المستلزمات التي تسهل على المنظمات التطبيق العملي للمسؤولية الاجتماعية.¹

المطلب الثاني : مفهوم المسؤولية الاجتماعية

يعطي مفهوم المسؤولية الاجتماعية ثلاثة مصطلحات، ويربط فيما بينها (الشركة، والمجتمع، والمسؤولية)، فهو يحقق العلاقة والاعتمادية بين منظمة الأعمال أو (الشركة) والمجتمع الذي تعمل فيه، ويتضمن المسؤوليات التي تعزز بين كلا الجانبين، ويمثل مستوى التوسع في تعريف المسؤولية الاجتماعية للمجتمع، التطور الذي شمل مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فهي في مفهومها الواسع تعرف المجتمع في أوسع صورة له بأنه (أصحاب المصالح والأطراف الأخرى) ولمختلف المستويات التي تحتفظ بمصالح مستمرة ومتطورة مع المنظمة وامتدت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وتطورت بدءاً بالمسؤولية الاقتصادية ومروراً بالمسؤولية القانونية والمسؤولية الأخلاقية وصولاً إلى المسؤولية الطوعية مؤكدة إن المسؤولية الاجتماعية كانت تتحدد بمنافع والتزامات تمارس في ضوءها منظمة الأعمال (النشاطات الاجتماعية) ، إلا إن هذه المنافع والالتزامات مع التطور جعلت من إدارة الشركات ومنظمات الأعمال تدرك المنافع الاقتصادية والاجتماعية الأخرى المترتبة على الاهتمام المخطط والجدى بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية مما جعل تبنيتها طوعياً ، لذا تم النظر إلى المسؤولية الاجتماعية بالإطار الذي يتضمن الجوانب الطوعية الاقتصادية والقانونية والأخلاقية لإعمال المنظمة، فضلاً عن قدرتها على الاستجابة لما يتوقعه المجتمع منها بالوقت نفسه .

● يعرفها البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية بأنها " التزام أصحاب المصالح والنشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة ، من خلال العمل مع موظفيها وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل وعلى النشاطات الاقتصادية تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدمها ويخدم التنمية في آن واحد فيما عرف

¹ سالم حامد حمدي، واقع المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية تجاه العاملين، دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية، نينوى، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 112، 2013، ص 247 .

مجلس الأعمال للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية بكونها التزام الشركة باتباع السلوك الأخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين جودة حياة العاملين وأسرههم ، كذلك تحسين جودة حياة المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام " .¹

• وتعرف أيضا بأنها " التزام أخلاقي بين المنظمة والمجتمع وتسعى من خلاله المنظمة إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع ما شأنه تعزيز مكانتها في أذهان المستهلكين والمجتمع بشكل عام والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها المستقبلي ، كما أن المسؤولية الاجتماعية هي تأثير قرارات وأنشطة المنظمة على المجتمع والبيئة من خلال السلوك الأخلاقي والشفافية مع استدامة المجتمع بالرفاهية الاجتماعية وأخذ بعين الاعتبار توقعات أصحاب المصالح التي تتوافق مع القانون المعمول به وبما يتفق مع السلوك المعماري الدولي التي يتفق عليها في جميع أنحاء العالم " .²

• عرفها (watts et all) بأنها: " التزام مستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا ، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والسكان المحليين والمجتمع " .³

• عرفها (holmes) بأنها " التزام على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية ، مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث ، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها " .⁴

من خلال التعريفات سالفة الذكر يمكن استنتاج تعريف شامل للمسؤولية الاجتماعية : هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة والممارسات التي تقوم بها المؤسسة تلتزم من خلالها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للمجتمع المحلي والمجتمع ككل .

¹ علاء دهام، مدى تبني المنظمات العامة لمعايير المواصفة الدولية للمسؤولية الاجتماعية ISO 26000 ، دراسة استطلاعية لأراء عينة من القيادات الإدارية في الهيئة العامة للاتصالات السلكية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 44 ،2015، ص158.

² رافد حميد الحدراوي، مهند حميد العطوي، دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز ولاء الزبون، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلة17، العدد04، 2015، ص 34.

³ مقدم وهيبية، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران ،2014، ص 71.

⁴ نفس المرجع، ص71.

المطب الثالث : أبعاد المسؤولية الاجتماعية

جاءت مساهمة كارول بنقلة نوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، حيث ميز بين أربع أبعاد رئيسية لهذا المفهوم¹ :

○ **البعد الاقتصادي** : حيث تمارس منظمة الأعمال أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية ، وتستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع وخدمات بنوعية راقية، وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة، بتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية .

○ **البعد القانوني** : حيث يندرج في هذا الإطار الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع ، سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو غيرها .

○ **البعد الأخلاقي** : التي تراعي من خلاله منظمة الأعمال الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها ، تجنباً لأي ضرر قد يلحق المجتمع .

○ **البعد الخيري** : الذي يشمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح، كما قد تتبنى المنظمة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها .

إضافة إلى الأبعاد المذكورة أعلاه هناك أيضاً البعد الاجتماعي ،

- **البعد الاجتماعي**² : مجموعة من الأنشطة والبرامج والفعاليات والسياسات الاجتماعية الموجهة نحو الاستجابة إلى متطلبات ورغبات أصحاب المصالح ذات العلاقة بعمل المؤسسة سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل تكوين أداء اجتماعياً يساند النشاطات الاقتصادية للمنظمة الموجهة بالأداء الاقتصادي .

ويؤكد العديد من الباحثين على أهمية فهم وتطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية لكل منها عدة أبعاد فرعية، وهي³ :

1. الأبعاد التنظيمية : وتتمثل في أهمية أن المسؤولية الاجتماعية ليست مطلب بالشركات بالرغم من الدور الفاعل للشركات فيه، إنما يجب أن يفرض على جميع الجهات الاجتماعية في الدولة، حيث أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يحكم كل العلاقات الإنسانية، وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية التنظيمية (ORS) Organ Insttutal Social Responsibility ، ليصبح للدور الاجتماعي للشركات هدفاً رئيسياً

¹ مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² سناء عبد الرحيم سعيد، عبد الرضا ناصر الباوي، الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد الثالث والثمانون، 2010، ص 213.

³ منير بن دريدي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019، ص 33.

بل واستراتيجيا، وذلك من خلال غرس مبادئ المسؤولية الاجتماعية من خلال الثقافة التنظيمية السائدة لدى المؤسسات .

2. أبعاد المسؤولية: وتشير إلى العلاقات، وتعني مسؤولية الشركة عن إدارة شبكة علاقاتها مع مجموعات المصالح الأساسية لهذه الشركة، وهو ما يتماشى مع المبادئ الاقتصادية والسياسية للشركة .

3. أبعاد الاستدامة: حيث تهتم الشركات والمؤسسات بدمج ثلاث عناصر أساسية في البرامج الاجتماعية وهي: الاهتمام بالقضايا البيئية، تحقيق أهداف الشركات على المدى الطويل المساهمة في مواجهة تحديات المجتمع وذلك من خلال إطار مرجعي مشترك يعنى بالدمج بين الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية .

و يوضح الجدول التالي خلاصة للممارسات الأكثر شيوعا في دول العالم و التي يمكن أن تعتبر أبعادا أساسية لمحتوى المسؤولية الاجتماعية و عناصرها الأساسية و الفرعية :

الجدول رقم (1) أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية للمنظمة حسب نموذج carroll

العناصر الفرعية	العناصر الأساسية	البعد
- منع الاحتكار و عدم الإضرار بالمستهلكين. - احترام قواعد المنافسة و عدم إلحاق الأذى بالمنافسين.	المنافسة العادلة	الاقتصادي
- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي و الخدمات التي يمكن أن يوفرها. - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع و البيئة.	التكنولوجيا	
- عدم الإنجاز بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها. - حماية الأطفال صحيا و ثقافيا. - حماية المستهلك من المواد المزيفة و المزورة.	قوانين حماية المستهلك	القانوني
- منع تلوث المياه و الهواء و التربة. - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. - منع الاستخدام التعسفي للموارد. - صيانة الموارد و تنميتها.	حماية البيئة	

<ul style="list-style-type: none"> - منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. - ظروف العمل و منع عمل الأحداث و صغار السن. - إصابات العمل. - التقاعد و خطط الضمان الاجتماعي. - عمل المرأة و ظروفها الخاصة. - المهاجرين و تشغيل غير القانونيين. - عمل المعوقين. 	<p>السلامة والعدالة</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. - مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف - مراعاة حقوق الإنسان. 	<p>المعايير الأخلاقية</p>	<p>الأخلاقي</p>
<ul style="list-style-type: none"> -احترام العادات والتقاليد. -مكافحة المخدرات و الممارسات اللاأخلاقية. 	<p>الأعراف و القيم الاجتماعية</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - نوع التغذية. - الملابس. - الخدمات. - النقل العام. - الذوق العام. 	<p>نوعية الحياة</p>	<p>الخير</p>

المصدر: ظاهر محسن منصور الفغالي، صالح مهدي محسن العامري: المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر و التوزيع، ط 4، 2015 ، ص82- بتصرف-.

المبحث الثاني : ماهية التدقيق الاجتماعي

إن الاهتمام بمحاسبة المسؤولية من أهم ما اتجهت إليه الوحدات الاقتصادية بتنظيم قوائم مالية مستندة إلى أسس ومبادئ اجتماعية والإفصاح عنها ومما لاشك فيه أن كل عمل محاسبي لا بد من أن يخضع لمراقبة وتدقيق لضمان صحته وتعزيز الثقة في القوائم المالية المعدة والمعلومات التي تحتويها والمتعلقة بالأنشطة الاجتماعية فبرزت الحاجة إلى وجود نظام للرقابة لفحص المعلومات المحاسبية ذات العلاقة بالأنشطة الاجتماعية والتأكد من صحتها ودقتها وسلامة تقارير الأداء الاجتماعي .

المطلب الأول : مدخل للتدقيق

التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.

1- تعريف التدقيق :

عرف التدقيق بأنه : "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنظمة تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المنظمة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح وخسارة عن تلك الفترة"¹ .

وعرف أيضا بأنه : "هو فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المنظمة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات"² .

كما عرف التدقيق على أنه : "فحص منتظم مستقل للبيانات والقوائم المالية والسجلات والعمليات والفعاليات (المالية وغير المالية) لأي منظمة وأن يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها وإبداء رأي فني من خلال التقارير".

كما يعرف بأنه : "فحص للدفاتر والسجلات والمستندات لتمكن المدقق من التحقق بأن الميزانية العمومية تمثل بصورة عادلة وصحيحة المركز المالي للمنشأة"³ .

2- أهداف التدقيق :

¹ محمد التهامي طواهري، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص109.

² محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003، ص6.

³ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة من الناحية النظرية، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص 13-

تمثل الأهداف بصفة عامة الغايات المرجو تحقيقها من نشاط معين، ويتمثل الهدف الرئيسي للمراجعة الحياضية (المستقلة) في التعبير الصادق عن الرأي في القوائم المالية المعدة عن هذا النشاط وهذا الرأي يتم التوصل إليه بعد إجراءات طويلة استنباطية وأحكام منطقية، ولغرض تكوين هذا الرأي يلزم تحقيق أهداف المراجعة الأساسية التي تلخص في التدقيق والتحقق من العناصر التالية¹ :

- دقة وصحة عرض القوائم المالية.
- شرعية وصحة العمليات المالية التي تمت خلال الفترة.
- ملكية عناصر النشاط المختلفة.
- تقويم عناصر النشاط في القوائم والتقارير المالية.
- الوجود المادي لهذه العناصر المملوكة .

المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول التدقيق الاجتماعي

أولاً- نشأة التدقيق الاجتماعي:

إن أول من أشار إلى اصطلاح التدقيق الاجتماعي هو (Howard R. Bowen) عام 1953م مشيراً إلى أنه طالما أن الوحدة تخضع لتدقيق مالي لأنشطتها المالية فإنه يجب أن تخضع إلى تدقيق خارجي يهدف إلى تقويم أدائها من وجهة نظر اجتماعية من مدققين اجتماعيين، وجاء (Fred Blum) عام 1958م ليركز على التطبيق العلمي للتدقيق الاجتماعي ومدى وفاء المنظمة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين فيها من حيث مدى إشباعه الحاجات الإنسانية الخاصة بهم ومدى رضاهم عن العمل، أما التطبيقات الأولى للتدقيق الاجتماعي كمنهج عملي فقد كانت مع سنوات الثمانينات، إذ شهدت تطوراً ملحوظاً خلال سنوات التسعينيات فقد تم وضع إجراءات خاصة بإثبات المدققين الاجتماعيين من خلال شهادات (ISO8009) في عام 1994، و يعود تاريخ التدقيق الاجتماعي خلال زمن الستينيات في قطاع المصارف، ولم يدخل في خصوصيات الصناعات إلا في التسعينيات وفي عام 1995م تم تأسيس المعهد الدولي للمحاسبة الاجتماعية والأخلاقية لتنسيق المعلومات والمعرفة بشأن تطبيقات المتنامية للتدقيق الاجتماعي.²

ثانياً- تعريف التدقيق الاجتماعي:

أطلق على التدقيق الاجتماعي عدة تسميات، فهناك من أطلق عليه تدقيق الأفراد، تدقيق تسيير الموارد البشرية والتدقيق الاجتماعي الذي يعد الأكثر استعمالاً، اختلاف تسميات يرجعه البعض إلى تعدد المصطلحات الخاصة بالوظيفة لكن البعض الآخر يرجعه إلى المفاهيم والخصائص التي تميز التدقيق

¹ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري-المعايير والقواعد-مشاكل التطبيق العملي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص33-34 .

² جبار ياسر عبيد، خولة حسين حمدان، دور المدقق الخارجي في التدقيق الاجتماعي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العراق، 2011، ص6.

الاجتماعي على باقي مجالات التدقيق. وهناك عدة تعريف منها¹ :

- "فحص فني محايد للبيانات والمعلومات والقوائم المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية للمنظمة، بهدف التأكد من تلك البيانات والمعلومات صحيحة ودقيقة وإن تقرير الأداء الاجتماعي يعطي صورة صادقة وواضحة عن النشاط الاجتماعي للمنظمة."

- "فحص وتقييم فني منظم وحيادي للمعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنظمات والذي يمكن تمييزه عن النشاط الاقتصادي لها بغرض التحقق من مدى صدق وعدالة تعبير القوائم الاجتماعية عن المعلومات المرتبطة بمدى تنفيذ المنظمات للمسؤولية الاجتماعية لها ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع خلال فترة معينة، وإعداد تقرير من نتائج ذلك الفحص والتقييم للأطراف المعنية داخل المجتمع." وعرف بأنه "فحص وتقييم فني منظم وحيادي للمعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنظمات، والذي يمكن تمييزه عن النشاط الاقتصادي لها، بغرض التحقق من مدى صدق وعدالة تعبير القوائم الاجتماعية عن المعلومات المرتبطة بمدى تنفيذ المنظمات للمسؤولية الاجتماعية لها، ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع خلال فترة معينة، وإعداد تقرير عن نتائج ذلك الفحص والتقييم للأطراف المعنية داخل المجتمع." - كما يمكن أن يعرف التدقيق الاجتماعي "بأنه تلك الوسيلة المنهجية للتشخيص الاستراتيجي للوضع الاجتماعي للمنظمات التي يتبعها شخص مستقل، للكشف على نقاط القوة ونقاط الضعف في شكل اختلالات وانحرافات، بالمقارنة مع مرجعيات أساسية، لتحسين فاعلية المؤسسات وقدرتها على التكيف مع التغيرات التي تحدث، بواسطة توصيات موضوعية مستمدة من معطيات حقيقة وصادقة."

بصفة عامة يمكن القول بأن التدقيق الاجتماعي هو الفحص الانتقادي والاحترافي للوضع الاجتماعي من أجل إصدار حولها رأي مسؤول ومحايد ومستقل بالرجوع إلى معايير مما يؤدي إلى زيادة الثقة في صحة وسلامة المعلومات وبالتالي أهميتها.

ثالثاً- أهمية التدقيق الاجتماعي :

تتبع أهمية المراجعة الاجتماعية - في الوقت الحاضر - من استجابة كثير من منظمات الأعمال في الدول المتقدمة لمطالب الهيئات العلمية والمهنية، بضرورة الإفصاح المحاسبي عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي نظراً لأن هذه المنظمات أصبحت تهتم ببعدين أساسيين هما البعد الاجتماعي السياسي والبعد الاقتصادي المالي.

¹ مراد سكاك، فارس هياش، دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعياً في ظل الانفتاح الخارجي، ورقة قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد أيام 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس سطيف، ص 11.

وتتمثل أهمية المراجعة الاجتماعية فيما يلي¹ :

- زيادة منفعة المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية، وزيادة الإعلام الاجتماعي لها.
- تشجيع المنظمات على القيام بالأنشطة الاجتماعية .
- زيادة الوعي بأهمية نشر نتائج الأداء الاجتماعي على الفئات المختلفة .
- زيادة مساهمة المنظمات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع .

رابعاً- أهداف التدقيق الاجتماعي :

يهدف التدقيق الاجتماعي على مستوى المؤسسة بصفة منهجية إلى تحسين أداء الموارد البشرية من خلال القيام بدراسة وقائية أو علاجية تحقق ما يلي:²

- توفير المعلومات اللازمة عن البيئة الاجتماعية وعلاقات العمل داخل المؤسسة والإشراف الفعال وتوجيه وتقييم الأداء العام للمؤسسة.
 - يسمح للإدارة العامة للمؤسسة بفهم سلوكيات أفرادها وقياس أدائهم ومدى تأثيرهم على سياساتها وإعطائها فكرة شاملة عن مستوى الأداء العام والإنجازات الخاصة بها من خلال تقرير منهجي عام وشامل مبني على معطيات صحيحة وواضحة.
 - يمكن المؤسسة من التنبؤ بالوضع العام لها، وتقديم الاقتراحات والتوصيات لتفادي أي نوع من الخلل المحتمل وإيجاد الحلول للأوضاع الحالية وفهم العلاقة بين النواحي التجارية والاجتماعية وفهم تكلفة ومضامين الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لنشاطها للاختيار بين الأولويات وضبط التطبيق في ظل النتائج المستخلصة .
 - دراسة مدى مطابقة النظام الاجتماعي و التسييري الخاص بالمؤسسة مع القواعد والمعايير الدولية والعالمية.
 - دراسة فعالية وفاعلية النظام الاجتماعي للمؤسسة
 - يهدف إلى إعطاء شهادة بصفة وسلامة القوائم والمعلومات التي تقدمها المؤسسة وإبداء رأي موضوعي حولها .
 - تقييم وتدارك الأخطار الاجتماعية وضمان الشفافية.
- إضافة إلى ذلك يمكن ذكر أهداف أخرى للتدقيق الاجتماعي¹ :

¹ عبير علي عامر، المراجعة الاجتماعية من خلال مفهوم الجودة الشاملة في بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين الشمس، منشورة، 2010، ص33-34.

² الخطيب خالد، الرفاعي خليل، مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد2، العدد27، فلسطين، جوان 2012، ص 351 .

- أ- التأكد من أن بيانات ومعلومات قائمة الأداء الاجتماعي صحيحة ودقيقة في ضوء معايير إعدادها وإبداء الرأي عن مستوى الأداء الاجتماعي من خلال تقرير المدقق عن قائمة الأداء الاجتماعي .
- ب- فحص الأداء الاجتماعي والتأكد من ملاءمة الإفصاح عن القوائم المالية والتقارير الاجتماعية وكفايتها في التعبير عن مدى تنفيذ الوحدة الاقتصادية لمسؤوليتها الاجتماعية.
- ج- إعداد تقرير شامل لنتائج النشاط الاجتماعي تضمن بيانات دقيقة يمكن الوثوق بها من قبل الأطراف المستفيدة في المجتمع.
- د- التحقق من مدى التزام الوحدات بالقوانين والأنظمة والمعايير والمواصفات المعتمدة ذات العلاقة بالنشاط الاجتماعي.
- هـ- تقويم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية وفاعلية البرامج الاجتماعية وتقويم نظام الرقابة لتلك البرامج .
- و- تحقيق فهم أفضل لكيفية عمل الوحدة وسعيها لتحقيق قيمها وأهداف جمهورها وإحداث تغيير وتحسين وتطوير لأعمالها .

خامساً- مزايا التدقيق الاجتماعي :

- يمكن تلخيص المزايا التي تعود من التدقيق الاجتماعي فيما يلي:²
- تشجيع الاهتمام بالأنشطة ذات المضمون الاجتماعي. فمن المعروف أن كل فرد داخل الشركة سيوجه اهتمامه إلى تلك الأنشطة التي تقيمها والتقارير عنها بغض النظر عن الجهة التي ترفع إليها تلك التقارير.
 - اكتشاف أية أخطاء في التنفيذ، والعمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب والعمل على تلقيها مستقبلاً.
 - إيجاد نظام متكامل لمراجعة الأنشطة التي تزاولها المنظمة، فعن طريق المراجعة المالية التقليدية يتم مراجعة الجانب المالي لتلك الأنشطة كما يظهر في قوائم الدخل والمركز المالي، في حين أن المراجعة الإدارية سوف تستهدف إجراء تقييم مستقل لأداء إدارة المنظمة فضلاً فيما تصغه من سياسات وما يرتبط بها من إجراءات ونظم للمعلومات وأنظمة الرقابة الداخلية بنوعها المالي

¹ التميمي، هاشم حسن حسين، الرقابة الاجتماعية ودورها في تقويم أداء الوحدات الاقتصادية ، دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد ، المستنصرية، 2002، ص 71.

² جمانة حنظل التميمي، هاشم علي هاشم الموسوي، المراجعة الاجتماعية: دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، جامعة البصرة، العراق، 2004، ص 104.

- والإداري، فإن المراجعة الاجتماعية ستتولى عملية تقييم الجانب الاجتماعي لأداء المشروع وما تصدره الإدارة من قوائم وتقارير في هذا الشأن.
- إمكانية تحديد مدى التقدم الذي أحرزته الشركة في مجال الأداء الاجتماعي وتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية، وما يتعين عليها عمله في المستقبل لغرض تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة.
 - الاستجابة للمطالب المتزايدة من أطراف المجتمع للحصول على معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في الأداء الاجتماعي للمشاريع الاقتصادية.
 - المعاونة في تحديد كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية بدرجة كبيرة من الدقة مما يساعد على تحديد نتيجة الأداء لأي نشاط تزاوله المنظمة، ويراعى في هذه الحالة تحديد تكلفة الفرصة البديلة وضرورة أخذها بعين الاعتبار عند تحديد نتيجة الأداء .

المطلب الثالث : خطوات التدقيق الاجتماعي

ونجملها في ما يلي¹ :

- أولاً -** تحديد الأنشطة الاجتماعية أو ما يسمى بمجالات الأداء الاجتماعي، إذ تنقسم تلك الأنشطة إلى:
- أنشطة تنتمي إلى مجال الأداء الاجتماعي الداخلي والمستفيد الأساسي منه هو ملاكات الوحدة والمجتمع بصورة غير مباشرة وتشمل تلك الأنشطة التدريب وخدمات النقل والخدمات الصحية والغذائية والسكنية والرياضية وخدمات حضانة الأطفال.
 - الأنشطة التي تنتمي إلى مجالات الأداء الاجتماعي البيئي الخارجي وتشمل حماية البيئة من الضوضاء والتلوث والمخلفات الصناعية وتحسين الشكل الجمالي للبيئة.
 - الأنشطة التي تنتمي إلى مجال الأداء الاجتماعي المتعلقة بالمنتج أو الخدمة وتشمل الرقابة على المواصفات القياسية للجودة وضمان الأمان من أضرار المنتج وتوفير بيانات عن تاريخ إنتاج وصلاحيه المنتج وكيفية استعماله وتأثيراته السلبية .

ثانياً - بعد تحديد الأنشطة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية يقوم المدقق الاجتماعي بعملية المسح المبدئي و العام للحصول على معلومات عن طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية الخاضعة لرقابة الأداء الاجتماعي وطبيعة البيئة التي تعمل فيها من مصادر مختلفة منها المقابلات والفحص الميداني والوثائق الأساسية للوحدة.

¹ التميمي ، هاشم حسن حسين ، مرجع سبق ذكره، ص 141.

ثالثا - فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية الاجتماعي في الوحدة ويساعد ذلك المدقق على القيام بعمله والتعرف على نقاط القوة والضعف في هذا النظام والتحقق من صحة إجراءات النظام ومدى استجابة الجهاز الإداري لهذا النظام.

رابعا - فحص سياسة الوحدة الاقتصادية تجاه مسؤولياتها الاجتماعية ومدى مراعاتها مصالح الأطراف المختلفة في المجتمع ومدى اهتمامها بالأولويات الاجتماعية ومراعاتها الجوانب الاجتماعية عند اتخاذ القرارات ومدى التزام الوحدة بالتشريعات والقوانين الاجتماعية السارية، فيطلب من المدقق الاجتماعي فحص ودراسة أهداف الوحدة الاقتصادية ومطابقتها مع القانون الأساسي ودراسات الجدوى الاقتصادية للوحدة وفحص الخطط الاجتماعية التي وضعتها الوحدة وفحص المعايير والقواعد التي يتم استخدامها من الوحدة في تقويم الأنشطة والبرامج الاجتماعية.

خامسا - فحص وتقويم كفاية وفعالية البرامج والأنشطة الاجتماعية من خلال عدد البرامج والأنشطة التي تقوم بها الوحدة ومقدار الموارد المنفقة عليها وعدد الأفراد المستفيدين منها ليتمكن المدقق من تحديد أوجه الإسراف والاستخدام غير الكفء لتلك الموارد وتشخيص حالات الخلل أو القصور في تنفيذ البرامج .

سادسا - إعداد تقرير التدقيق الاجتماعي التي تنتهي عملية التدقيق بإعداده ، والذي يتضمن معلومات عن مجالات النشاط الاجتماعي للوحدة محل التدقيق ويتضمن التقرير الرأي الفني المحايد للمدقق عن مدى صحة ودقة المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية ، ومدى تقديم الصورة الواضحة عن الأداء الاجتماعي للوحدة ويشمل التقرير كذلك أساليب وإجراءات التدقيق ، ومدى مساعدة الوحدة وتسهيل مهمة المدقق وأية ملاحظات وتحفظات أو تقصير. ويقدم تقرير التدقيق عن الأداء الاجتماعي أما بشكل منفصل ومستقل عن تقرير التدقيق المالي وإما أن يقوم المدقق بالإفصاح عن رأيه عن الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية في التقرير الخاص بالتدقيق المالي، ويفضل أسلوب إعداد تقرير منفصل عن تقرير التدقيق المالي.

خلاصة الفصل :

وخلصت نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية مجموعة برامج تتبناها المؤسسات من أجل الاهتمام بالعاملين فيها وتحقيق الرفاه للمجتمع ككل وحماية البيئة المحيطة بها، حيث تعود على المؤسسة بفوائد جمة تزيد من سمعتها الحسنة أمام المجتمع.

وبالمجيء إلى التدقيق الاجتماعي فإن الحاجة إليه جاءت نتيجة ظهور المحاسبة الاجتماعية كأداة لقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة واهتمامها بإعداد تقارير وقوائم اجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى قصور وسائل المراجعة التقليدية عن القيام بمهمة التحقق وتقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة.

كما أن للتدقيق الاجتماعي عدة أهداف تبرز من خلال الأهمية البالغة بالنسبة للمؤسسة، في نطاق أوسع من نطاق التدقيق المالي، ليشمل هذا النطاق بالإضافة مجالات المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد الفصل:

اعتمدنا في هذا الفصل على بعض دراسات باحثين في التدقيق الاجتماعي وعلى دراسات باحثين في المسؤولية الاجتماعية، الذي ساعدنا في إيجاد بعض المعلومات السابقة على التدقيق الاجتماعي و كفاءة الموارد البشرية، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية و باللغة الأجنبية.
- المبحث الثاني: التعليق على الدراسات.

المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية و باللغة الأجنبية

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

➤ الدراسة الأولى: «ميلاد رجب» 2014،

التعرف على مدى إدراك وتطبيق التدقيق الخارجي في ليبيا لمفهوم التدقيق الاجتماعي وكذلك دراسة علاقة بعض العوامل على إدراك المدقق لمفهوم التدقيق الاجتماعي سنة وقد تم طرح الإشكاليات التالية: ما مدى إدراك المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية؟ وكذلك: ما مدى تطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لإجراءات المراجعة الاجتماعية؟ تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على مدى إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية و تحديد مدى إدراك المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية وكذلك التعرف على مدى تطبيق المراجع الخارجي في ليبيا للمراجعة الاجتماعية و أيضا هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الخارجي في ليبيا للمراجعة الاجتماعية ومجموعة من المتغيرات، مثل الخبرة، المؤهل العلمي، عدد المساعدين للمراجع المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع من خلال جمع البيانات المتعلقة بها، لاستقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة ووصفها وصفاً دقيقاً والتعبير عنها تعبيراً وصفياً وكمياً، وكذلك يعتمد على التحليل والربط والتفسير؛ للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح، بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع وقد استنتج من هذه الدراسة انه يدرك المراجعون الخارجيون في ليبيا مفهوم المراجعة الاجتماعية وكذلك لا يطبق المراجعون الخارجيون في ليبيا المراجعة الاجتماعية عند فحص البيانات المالية لعملائهم وان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك المراجعين الخارجين في ليبيا و المؤهل العلمي ومدة الخبرة للمراجع الخارجي ومصدر الشهادات.

➤الدراسة الثانية: «احمد فايد نور الدين» 2012، دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات

تم في هذه المداخلة طرح الإشكالية التالية: ما الدور الذي يلعبه التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات ؟ ويكمن الهدف من هذه المداخلة دراسة وتحليل دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات من خلال التطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات ومن ثم إلى التدقيق الاجتماعي وعلاقته بحوكمة الشركات. واستعملت المنهج الوصفي التحليلي ومن أهم النتائج التي استخلصت من هذه الدراسة تتمثل في أن لحوكمة الشركات أهمية بالغة وتتبع أهميتها من كونها أداة أساسية تساهم في تحقيق الشفافية وعدالة والإفصاح عن النتائج المالية للشركات وفي محاربة الفساد الإداري والمالي في الشركات، وبالتالي توفير الحماية والثقة لجميع الأطراف من إدارة ومساهمين ومودعين أو متعاملين اقتصاديين، كما أن التدقيق الاجتماعي يمكنه من الفحص الانتقادي والاحترافي للوضع الاجتماعية من أجل إصدار حولها وأي مسئول

ومحايد ومستقل بالرجوع إلى معايير مما يؤدي إلى زيادة الثقة في صحة وسلامة المعلومات، حيث يعتبر التدقيق الاجتماعي وسيلة هامة. وضرورية، استنتاجية والأكثر ملاءمة في إطار الحديث عن الحوكمة من أجل قيادة المؤسسة نحو الفعالية والكفاءة ويجب العمل على ربط التدقيق الاجتماعي بنظام قيادة وحوكمة الشركات فيجب أن يتعدى مجرد فحص مدى تطابق بين الإجراءات والقواعد المطبقة والالتزامات والمعايير الدولية فهو وسيلة للقيادة ولتطوير التطبيقات الجديدة للحوكمة.

«الدراسة الثالثة: «خليل محمود الرفاعي و خالد راغب الخطيب» 2012، قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة،

وتطرق في هذه الدراسة إلى الإشكاليات التالية: ما مدى قيام الشركات الأردنية بأنشطة اجتماعية؟ وكذلك: ما مدى ممارسة المدققين الأردنيين للتدقيق الاجتماعي؟ إن الهدف من هذه الدراسة تحديد مفهوم التدقيق الاجتماعي و تحديد مدى وعي المدققين الأردنيين بالتدقيق الاجتماعي وقياسه و تحديد مدى قيام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق التدقيق الاجتماعي مجتمع الدراسة من (540) محاسباً قانونياً أردنياً. واختيرت عينة تتكون من (90) من المحاسبين القانونيين الأردنيين، وذلك باستخدام الطريقة العشوائية البسيطة. وحلّلت البيانات التي جمعت بواسطة حزمة البرامج الإحصائية (SPSS) وقد استنتجت الدراسة إلى أن الشركات الأردنية تتبنى العديد من الأنشطة الاجتماعية، وأن المدققين الأردنيين لا يطبقون مفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية كجزء من عملية التدقيق، إلا أنهم يؤيدون أن فحص الأداء الاجتماعي للعملاء يعد جزءاً من عناصر جودة أداء مكاتب التدقيق.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

➤ الدراسة الأولى

THE IMPACT OF SOCIAL AUDIT IN HUMAN RESOURCES MANAGEMENT
NĂSTASIE MIHAELA – ANDREEA
2015.

تطرق في هذه الدراسة إلى الإشكالية التالية: في ما يتجلى اثر التدقيق الاجتماعي على الموارد البشرية؟ إن الهدف من هذه الدراسة هو توضيح اثر التدقيق الاجتماعي على الموارد البشرية ربط الاتجاهات الحالية تظهر أن أكثر كثافة وطنية و دراسة العناصر الأساسية للواقع الاقتصادي والاجتماعي يعكس تماما العمليات التي تتم داخل الكيان الاقتصادي، وتحديد المخاطر الاجتماعية التي قد تهدد حسن سير الكيان.

إن أهم فصل في تقرير التدقيق الاجتماعي هو تقديم المهمة على أنها اجتماعية، يمكن استخدام نتائج التدقيق لعرض التوازن الاجتماعي للكيان الاقتصادي والكيان للتعاقد المتزايد تتعلق بمديري الخدمات الاجتماعية وموظفيها.

يعتبر التدقيق الاجتماعي عاملاً محفزاً في التحليل والتحسين وتقديم الحلول لتعزيزها وللاستخدام الفعال للموارد البشرية وليس أقلها أداة أساسية لضمان التوازن بين الكيان الاقتصادي النتائج المالية والنتائج الاجتماعية لها.

➤ الدراسة الثانية:

Hanna Björkman & Emelie Wong, 'The role of social auditors', 2013.

تطرت هذه الدراسة إلى الإشكالية التالية: كيف تدعم أنواع التدقيق الاجتماعي المستقل والداخلي شركات العمل مع تحسين المعايير الاجتماعية في سلسلة التوريد؟ الهدف من هذه الدراسة التعرف على ممارسة التدقيق الاجتماعي ودراسة دوره في سلاسل التوريد الخاصة بالشركات. إضافة إلى معرفة إسهامات التدقيق الاجتماعي في دعم عمل الشركات في تحسين الشبكات الاجتماعية.

من خلال مقارنة فئتين مختلفتين من فئات التدقيق، تساهم هذه الدراسة في فهم كيفية القيام بذلك تدعم أوجه التشابه والاختلاف بين أنواع التدقيق الشركات في عملها مع المسؤولية الاجتماعية للشركات ذات الصلة.

أظهرت هذه الدراسة أن هياكل التدقيق لها نقاط قوتها وضعفها من خلال الإشارة إليها المفاضلة بين الاستقلال وبناء العلاقات، تساهم هذه الدراسة من خلال التشكيك في الفكرة القائلة بأن الاستقلالية ضرورية لجودة أعمال التدقيق من قبل تسليط الضوء على فجوة معرفية بشأن عامل الاستقلالية فيما يتعلق بالمراجعين الاجتماعيين. هناك حاجة كبيرة لمزيد من البحث لاستكشاف حقيقة المدققين الاجتماعيين من خلال النتائج التي توصلنا إليها، يبدو أن كل من الباحثين والممارسين مغرمون بالاستقلالية.

➤ الدراسة الثالثة:

Shylashri Shankar, 'Can Social Audits Count?', 2010

في هذه الدراسة تم طرح الإشكالية التالية: في ما تتمثل المشكلات المفاهيمية والتشغيلية المرتبطة بالمراجعة الاجتماعية؟ إن الهدف من هذه الدراسة معرفة أهم المشاكل المفاهيمية والتشغيلية المرتبطة بالمراجعة الاجتماعية للحكومة من الناحية المفاهيمية و من الناحية التشغيلية.

تحاول المراجعات الاجتماعية الجمع بين التحكم الداخلي والخارجي العالي، لكنها تنهار بين الفجوات بسبب الطبيعة البيروقراطية لفريق التدقيق (الذي شارك بشكل أساسي المسؤولين في راجستان

وعضو البرلمان)، والعملية (قراءة تقارير التدقيق في اجتماع القرية حيث كان الحضور ضعيفاً) أدى إلى انخفاض الوعي بالمراجعة بين المستفيدين و مزيد من التردد من جانبهم في تقديم شكوى بشأن NREG. يقترن هذا مع عدم وجود التعبئة المجتمعية من فعالية الرقابة الخارجية في الحالة التي يتم فيها حفظ الكتب بترتيب مثالي من قبل الجناة.

لا يمكن أن تساهم عمليات التدقيق الاجتماعي في زيادة المساءلة ما لم تصبح جزءاً من الحالة الإدارية. ولكن بمجرد أن يتم استيعابهم في العملية البيروقراطية، يتم مواجهة أحدهم مع معضلة ضمان أن المساءلة لا تفقد أسنانها.

لكي تصبح عمليات التدقيق الاجتماعي آليات فعالة للمساءلة، هذا هو الحل إنتاج الامتثال الموضوعي بدلاً من مجرد الامتثال الإجرائي، يحتاج المرء لتصميم المعايير التي تخلق علاقات هرمية مباشرة بين المدققين والبيروقراطية، و جعل جانب التعبئة الاجتماعية ركيزة أساسية للعملية.

المبحث الثاني: التعليق على الدراسات

المطلب الأول: التعليق على الدراسات السابقة باللغة العربية

1- التعليق على الدراسة الأولى: دراسة ميلاد رجب

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية و تحديد مدى إدراك المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية، بينما درستنا كانت تهدف إلى توضيح اثر التدقيق الاجتماعي على الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية، الاختلاف يكمن في المتغيرين معا التابع والمستقل لكن مضمون الدراسة يصب في نفس القالب، إذ انه في دراسة ميلاد رجب كان المتغير المستقل المراجع الخارجي والمتغير التابع المراجعة الاجتماعية، بينما في درستنا المتغير المستقل هو التدقيق الاجتماعي أما المتغير التابع هو الأداء الاجتماعي.

اعتمد ميلاد في دراسته على دراسة حالة بعض المؤسسات، بينما في درستنا تم الاعتماد في الدراسة التطبيقية على الاستبانة والفرق في الدراسة التطبيقية هو أن درستنا استهدفت المؤسسات الاقتصادية في ولاية أدرار.

2- التعليق على الدراسة الثانية: دراسة أحمد قايد نور الدين

تهدف الدراسة إلى توضيح دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات بينما درستنا كانت تهدف إلى توضيح اثر التدقيق الاجتماعي على الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية الاختلاف يكمن في المتغير التابع فدراسة احمد كان المتغير متمثل في حوكمة الشركات ودرستنا تمثل في الأداء الاجتماعي اعتمد احمد في دراسته التطبيقية على دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية أما في درستنا اعتمدنا على الاستبانة والفرق في الدراسة التطبيقية هو أن درستنا استهدفت المؤسسات الاقتصادية في ولاية ادرار.

3- التعليق على الدراسة الثالثة: دراسة محمود الرفاعي راغب الخطيب

تهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم التدقيق الاجتماعي و تحديد مدى وعي المدققين الأردنيين بالتدقيق الاجتماعي وقياسه بينما درستنا كانت تهدف إلى توضيح اثر التدقيق الاجتماعي على الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية الاختلاف يكمن في أن دراسة خليل وخالد ذات متغير واحد وهو التدقيق الاجتماعي ودرستنا بمتغيرين التدقيق الاجتماعي متغير مستقل والأداء الاجتماعي متغير تابع.

النقطة المشتركة بين الدراستين هو الاعتماد في الدراسة التطبيقية على الاستبانة والفرق في الدراسة التطبيقية هو أن دراستنا استهدفت المؤسسات الاقتصادية في ولاية ادرار.

المطلب الثاني: التعليق على الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1- التعليق على الدراسة الأولى: دراسة ANDREEA و NÄSTASIE MIHAELA

تهدف الدراسة إلى توضيح تأثير التدقيق الاجتماعي على الموارد البشرية بينما دراستنا كانت تهدف إلى توضيح اثر التدقيق الاجتماعي على الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية الاختلاف يكمن في المتغير التابع فدراسة ANDREEA و NÄSTASIE MIHAELA كان المتغير متمثل في الموارد البشرية ودراستنا تمثل في الأداء الاجتماعي.

اعتمدت ANDREEA و NÄSTASIE MIHAELA في دراستهما التطبيقية على دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية أما في دراستنا اعتمدنا على الاستبانة والفرق في الدراسة التطبيقية هو أن دراستنا استهدفت المؤسسات الاقتصادية في ولاية ادرار.

2- التعليق على الدراسة الثانية: Emelie Wong و Hanna Björkman

تهدف الدراسة الى توضيح كيفية دعم أنواع التدقيق الاجتماعي المستقل والداخلي شركات العمل مع تحسين المعايير الاجتماعية في سلسلة التوريد بينما دراستنا كانت تهدف إلى توضيح اثر التدقيق الاجتماعي على الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية الاختلاف يكمن في المتغير التابع فدراسة Hanna Björkman و Emelie Wong كان المتغير متمثل في شركات العمل ودراستنا تمثل في الأداء الاجتماعي.

اعتمدت Emelie Wong و Hanna Björkman في دراستهما التطبيقية على دراسة حالة بعض المؤسسات والمنشآت الاجتماعية أما في دراستنا اعتمدنا على الاستبانة والفرق في الدراسة التطبيقية هو أن دراستنا استهدفت المؤسسات الاقتصادية في ولاية ادرار.

3- التعليق على الدراسة الثالثة: دراسة Shylashri Shankar

تهدف الدراسة إلى معرفة أهم المشاكل المفاهيمية والتشغيلية المرتبطة بالمراجعة الاجتماعية للحكومة من الناحية المفاهيمية و من الناحية التشغيلية بينما دراستنا كانت تهدف إلى توضيح اثر التدقيق الاجتماعي على الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية الاختلاف يكمن في المتغيرين معا التابع والمستقل لكن مضمون الدراسة يصب في نفس قالب، إذ انه في دراسة Shylashri Shankar يوجد متغير واحد وهو

المراجعة الاجتماعية بينما في دراستنا يوجد متغير مستقل وهو التدقيق الاجتماعي و متغير تابع هو الأداء الاجتماعي.

اعتمد Shylashri Shankar في دراسته التطبيقية على دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية أما في دراستنا اعتمدنا على الاستبانة والفرق في الدراسة التطبيقية هو أن دراستنا استهدف المؤسسات الاقتصادية في ولاية ادرار.

خلاصة الفصل:

بالنظر إلى هذه الدراسات نجد أن التدقيق الاجتماعي يبقى كقيمة ذات مستوى عالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية رغم اختلاف الأزمنة لأنه من أهم الركائز التي تعطي مستوى عالي من الأداء الاجتماعي الذي يتيح للمؤسسة مزاوله نشاطها بأسلوب فعال وطرق ناجحة كما يساهم في تقوية الرابط بين الرئيس والمرؤوسين في المنشأة.

كما أن التدقيق الاجتماعي يفتح العديد من المجالات أمام المؤسسة مثل المساهمة في بعض الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المنظمات أو المشاركة في برامج حماية البيئة مثلا وهذا ما يجعل المؤسسة في مستوى راقى ومكانة عالية بين مثيلاتها من المؤسسات الاقتصادية.

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي للدراسة

الميدانية

تمهيد:

بعد دراسة الإطار النظري لموضوع الدراسة في الفصل الأول والثاني، سيتم في هذا الفصل دراسة أبعاد هذا الموضوع من الناحية التطبيقية في الواقع، حيث تم الاعتماد على استمارة الاستبيان لجمع المعلومات، واستعمال نظام SPSS23 لتحليل نتائج الدراسة، وذلك للوقوف على الأثر الايجابي للتدقيق الاجتماعي على الأداء الاجتماعي في المنظمات.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول : منهجية الدراسة
- المبحث الثاني : عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات وتحليل النتائج

المبحث الأول: منهجية الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تبيان مجتمع وعينة الدراسة، وكذا توضيح أداة الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتألف المجتمع من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية تتمثل في: مديرية المياه لولاية أدرار، مصنع الحليب بولاية أدرار، مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار، مديرية النشاط الاجتماعي لولاية أدرار.

الجدول رقم (2): مجتمع البحث

الرقم	المؤسسة	الرمز
1	مديرية المياه	ADE
2	مديرية النشاط الاجتماعي	DAS
3	مصنع الحليب	UDL
4	مديرية المصالح الفلاحية	DIA

المصدر من إعداد الطالبين

تم توزيع 50 استبيان وتم استرجاع 41 و 9 ملغاة (منها ما هو مفقود ومنها ما هو غير صالح للدراسة)

المطلب الثاني: أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبيان في جمع المعلومات والبيانات من عينة الدراسة إذ أنه تم إعداد الاستبيان لقياس دور عملية التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية ويتكون الاستبيان من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: هو عبارة عن المعلومات الشخصية للمستجيب المتمثلة في (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة)

القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة حيث يتكون الاستبيان من (45) عبارة موزعة على محورين هما:

المحور الأول: التدقيق الاجتماعي ويتكون من (14) عبارة.

المحور الثاني: الأداء الاجتماعي ويتكون من (31) عبارة.

كما تم اعتماد تقسيم جدول ليكارت الخماسي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): جدول ليكارت الخماسي

الدرجة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

المصدر من إعداد الطالبين

حيث يرمز إلى درجة غير موافق بشدة بالرقم 1 ويرمز إلى درجة غير موافق بالرقم 2 كما يرمز إلى درجة محايد بالرقم 3 ويرمز إلى درجة موافق بالرقم 4 كما يرمز إلى درجة موافق بشدة بالرقم 5 .

- اختبار ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ

الجدول رقم (4) يوضح اختبار ثبات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق:

رقم المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	14	0.883	0.939
المحور الثاني	31	0.713	0.844
الدرجة الكلية	45	0.842	0.917

المصدر من أعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

سيتم الاعتماد على التحليل الوصفي والإحصائي في عرض ودراسة النتائج، أما لتحليل الفرضيات سيتم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري بالاعتماد على مخرجات برنامج spss23

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات:

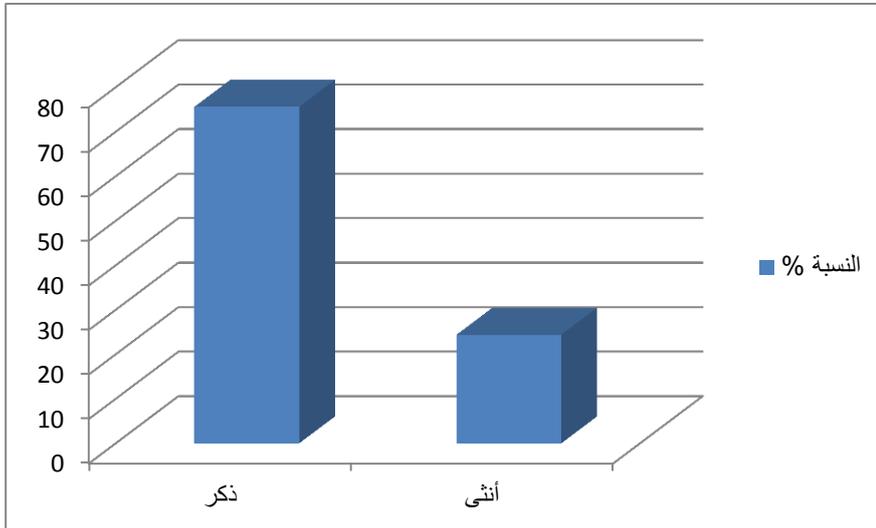
أولاً- التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة:

الجدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة %	التكرار	البيان
75.6	31	ذكر
24.4	10	أنثى
100	41	المجموع

المصدر من إعداد الطالبين استناداً لنتائج برنامج spss23

الشكل رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب الجنس:



المصدر من إعداد الطالبين استناداً لنتائج برنامج spss23

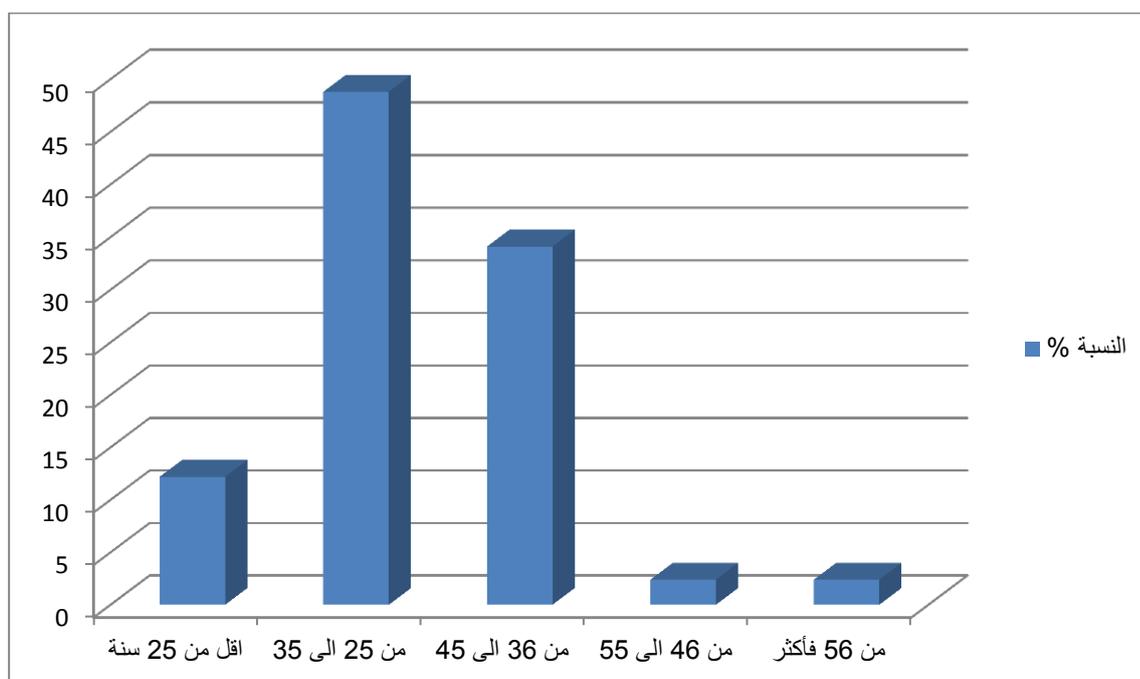
من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح أن أغلب من جرت عليهم الدراسة هم فئة الذكور حيث بلغت نسبتهم (75.6%) من إجمالي عينة الدراسة، تليهم فئة الإناث بنسبة (24.4%).

جدول رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب العمر:

النسبة%	التكرار	البيان
12.2	5	اقل من 25 سنة
48.8	20	من 25 إلى 35
34.1	14	من 36 إلى 45
2.4	1	من 46 إلى 55
2.4	1	من 56 فأكثر
100	41	المجموع

المصدر من إعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

الشكل رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب العمر:



المصدر من إعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

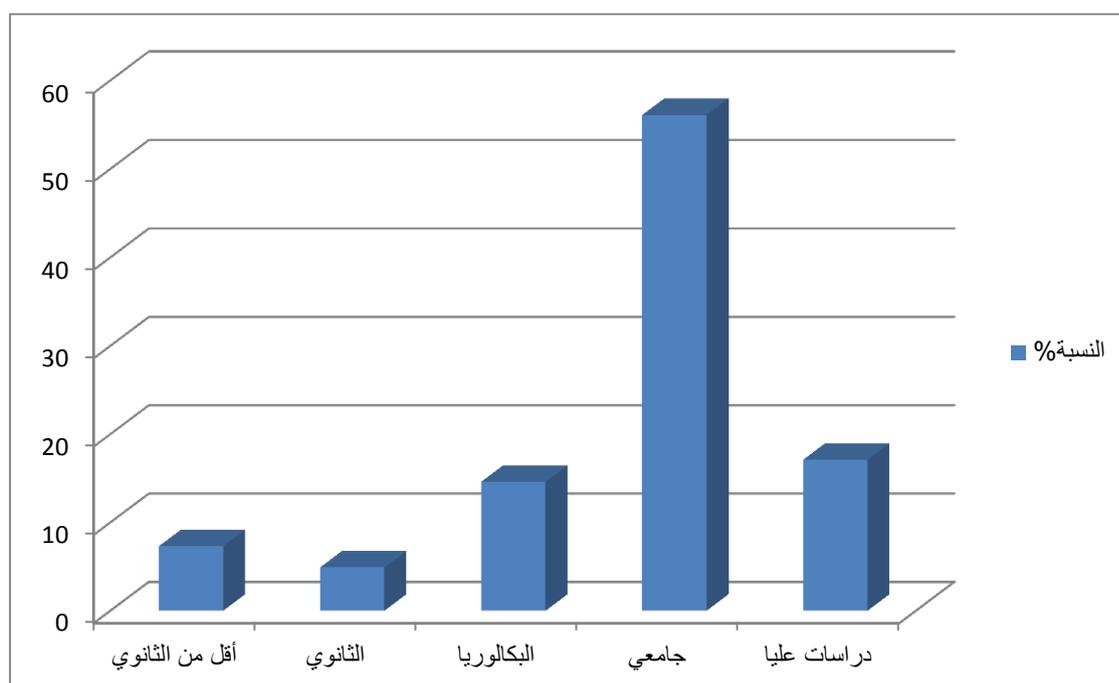
من خلال الجدول والشكل أعلاه يلاحظ أن نسبة الأشخاص الذين أعمارهم (من 25 إلى 35) تتصدر النسب الأخرى إذ قدرت بـ 48.8% تليها مباشرة نسبة الأشخاص الذين أعمارهم (من 36 إلى 45) حيث قدرت بـ 34.1% تليها نسبة الأشخاص الذين أعمارهم (أقل من 25) حيث قدرت نسبتهم بـ 12.2% كما يأتي الأشخاص الذين أعمارهم (من 46 إلى 55) و (من 56 فأكثر) بنفس النسبة والمقدرة بـ 2.4%.

الجدول رقم(7): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

النسبة%	التكرار	البيان
7.3	3	أقل من الثانوي
4.9	2	الثانوي
14.6	6	البكالوريا
56.1	23	جامعي
17.1	7	دراسات عليا
100	41	المجموع

المصدر من أعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

الشكل رقم (4): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:



المصدر من أعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن معظم أفراد العينة جامعيين حيث قدرت نسبتهم بـ 56.1% من إجمالي العينة المدروسة يليهم الأشخاص ذو دراسات عليا حيث قدرت نسبتهم بـ 17.1% يليهم الأشخاص حاملي البكالوريا حيث قدرت نسبتهم بـ 14.6% يليهم الأشخاص ذوي مستوى أقل من الثانوي

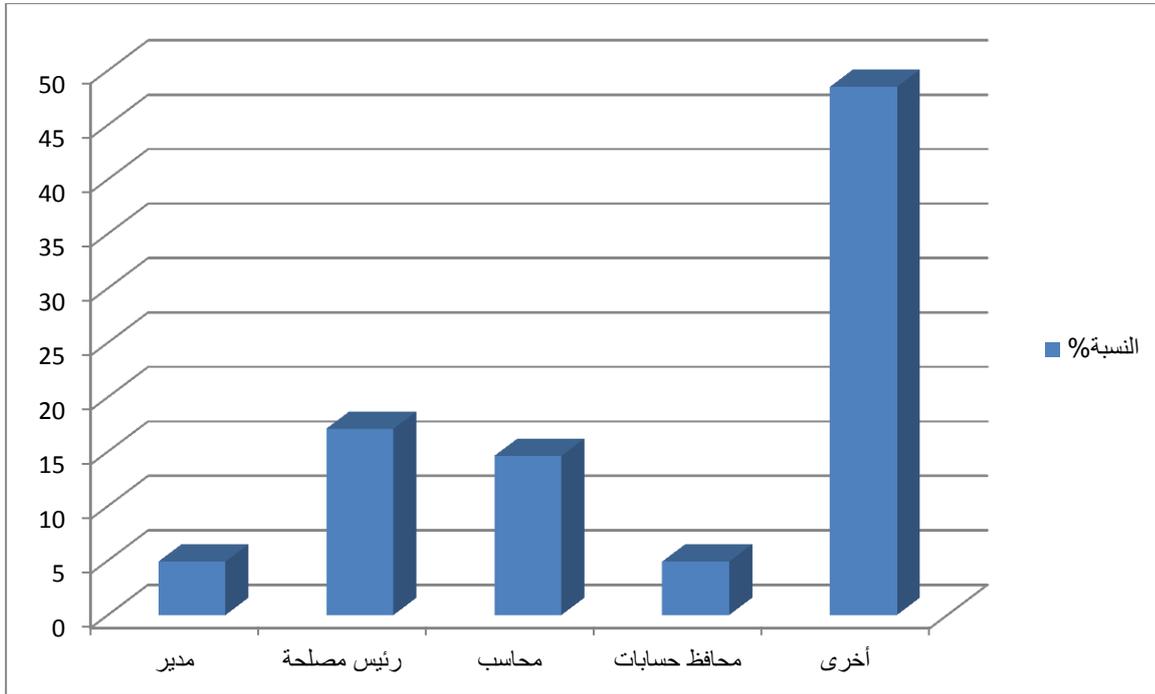
حيث قدرت نسبتهم بـ 7.3% وأخيرا يأتي الأشخاص الذين لديهم مستوى الثانوي حيث قدرت نسبتهم بـ 4.9%.

الجدول رقم (8): توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي:

النسبة%	التكرار	البيان
4.9	2	مدير
17.1	7	رئيس مصلحة
14.6	6	محاسب
4.9	2	محافظ حسابات
48.5	24	أخرى
100	41	المجموع

المصدر من إعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

الشكل رقم (5): توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي:



المصدر من إعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

من خلال الجدول والشكل أعلاه يلاحظ أن نسبة الأشخاص ذوي وظائف أخرى تتصدر النسب الأخرى إذ قدرت بـ 48.5% تليها مباشرة نسبة ذوي منصب رئيس مصلحة حيث قدرت بـ 17.1% تليها

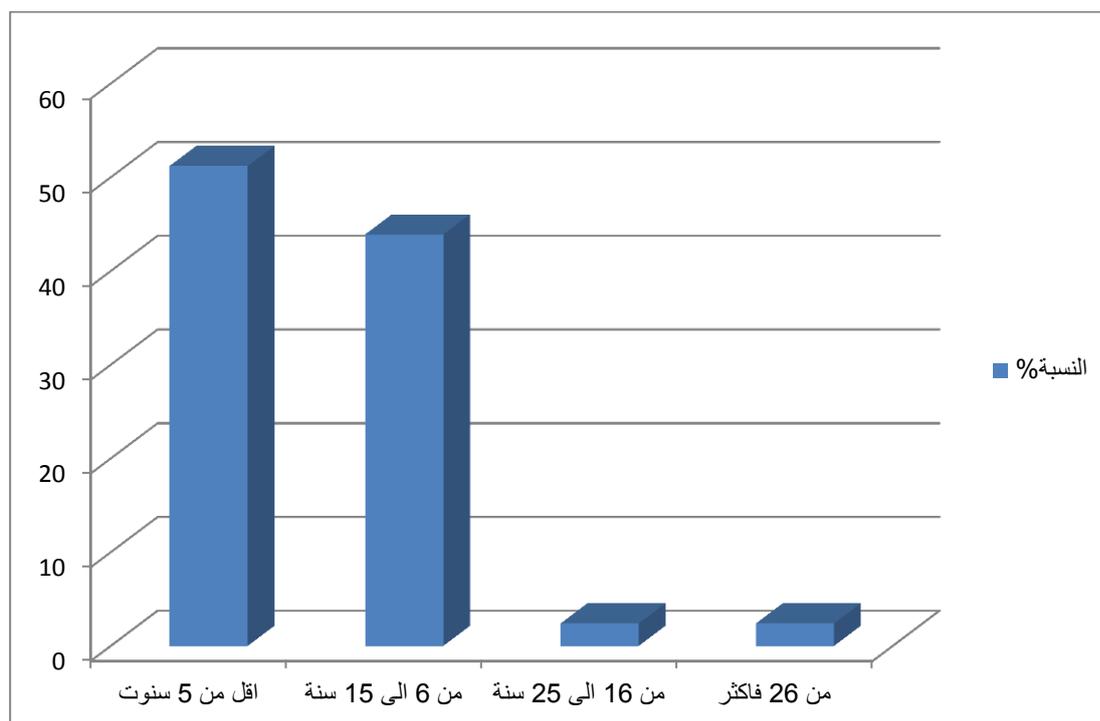
نسبة الأشخاص ذوي منصب محاسب إذ قدرت بـ 14.6% كما يأتي في الأخير الأشخاص ذوي المنصبين مدير ومحافظ حسابات بنفس النسبة والمقدرة بـ 4.9%.

الجدول رقم (9): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:

النسبة%	التكرار	البيان
51.2	21	أقل من 5 سنوات
43.9	18	من 6 إلى 15 سنة
2.4	1	من 16 إلى 25 سنة
2.4	1	من 26 فأكثر
100	41	المجموع

المصدر من إعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

الشكل رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:



المصدر من إعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

من خلال الجدول والشكل أعلاه يلاحظ أن نسبة الأشخاص الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات تتصدر النسب الأخرى إذ قدرت بـ 51.2% تليها مباشرة نسبة الأشخاص الذين خبرتهم (من 6 إلى 15 سنة) حيث

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

قدرت بـ 43.9% ويأتي الأشخاص الذين خبرتهم (من 16 إلى 25 سنة) و (من 26 فأكثر) بنفس النسبة والمقدرة بـ 2.4%.

ثانياً - التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

يتضمن هذا المطلب التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة البحث وذلك لكل محور على حدة.

الفرع الأول: نتائج التحليل الإحصائي للتدقيق الاجتماعي:

يوضح الجدول الموالي التحليل الوصفي لعبارات المحور الأول التدقيق الاجتماعي من خلال توضيح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى المتوسط الحسابي لكل عبارة، مع العلم أنه يرمز لجميع عبارات هذا المحور بالرمز (X).

الجدول رقم (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى المتوسط الحسابي للاستجابات لأفراد عينة دراسة التدقيق الاجتماعي:

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	إن التدقيق الاجتماعي هو تدقيق مستقل للأنشطة ذات المضمون الاجتماعي.	2.3171	1.29304	منخفض
2	يستخدم التدقيق الاجتماعي معايير وقواعد تختلف عن معايير وقواعد تدقيق الأنشطة الاقتصادية.	4.1220	0.67805	مرتفع
3	يحقق التدقيق الاجتماعي التأكد من مدى صحة ودقة وسلامة البيانات الاجتماعية المقدمة من خلال النظام المحاسبي الاجتماعي للمؤسسة.	3.1463	1.50932	مرتفع
4	يحقق التدقيق الاجتماعي مدى دلالة القوائم الاجتماعية المنشورة على نتيجة النشاط الاجتماعي للمؤسسة من خلال قائمتي الدخل الاجتماعي والميزانية العمومية الاجتماعية.	4.0732	0.64770	مرتفع
5	يحقق التدقيق الاجتماعي تقييم الأداء الاجتماعي لإدارة المؤسسة بصورة تخدم أصحاب المصالح الاجتماعية المختلفة.	4.7073	0.46065	مرتفع

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

منخفض	0.88827	2.7561	يساعد التدقيق الاجتماعي في عملية صنع القرارات ذات الطبيعة الاجتماعية.	6
مرتفع	1.60904	3.2439	تتمثل أهمية التدقيق الاجتماعي في زيادة المنفعة للمعلومات المقدمة من خلال القوائم.	7
مرتفع	0.46065	3.7073	من مبررات أهمية التدقيق الاجتماعي المساهمة الفعلية والجادة للمؤسسات في تنفيذ الأنشطة الاجتماعية نظرا لان نتائجه ستنتشر على الجمهور.	8
مرتفع	0.86320	3.8293	يهدف التدقيق الاجتماعي لإجراء الفحص الفني المحايد للبيانات المحاسبية المتعلقة بالأداء الاجتماعي.	9
مرتفع	0.43477	4.2439	يهدف التدقيق الاجتماعي إلى دراسة وتقييم واختبار هيكل ونظام الرقابة الداخلية.	10
مرتفع	0.73997	3.9512	يهدف التدقيق الاجتماعي إلى تدقيق خطة الأداء الاجتماعي ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف.	11
منخفض	1.26298	2.8293	يوفر التدقيق الاجتماعي درجة عالية من الثقة في القوائم الاجتماعية المنشورة.	12
مرتفع	0.50485	4.4634	يعكس التدقيق الاجتماعي مدى التقدم الذي حققته المؤسسات في مجال الأداء الاجتماعي وتنفيذ التزاماتها الاجتماعية المرجوة.	13
مرتفع	0.43477	4.2439	تتدرج أهمية التدقيق الاجتماعي في عكس مساهمة المؤسسات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.	14

المصدر من إعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت تميل إلى درجة موافق، وذلك لأن المتوسط الحسابي كان محصور بين قيمتي (3.1463) الممثل للعبارة رقم (3) (يحقق التدقيق الاجتماعي التأكد من مدى صحة ودقة وسلامة البيانات الاجتماعية المقدمة من خلال النظام المحاسبي الاجتماعي للمؤسسة) بانحراف معياري يساوي (1.50932) و (4.7073) الممثل للعبارة رقم (5) (يحقق التدقيق الاجتماعي تقييم الأداء الاجتماعي لإدارة المؤسسة بصورة تخدم أصحاب المصالح الاجتماعية المختلفة) بانحراف معياري يساوي (0.46065)، وهو أكبر تماما من الوسط الحسابي النظري (3.00)، حيث احتلت العبارة رقم (5) (يحقق التدقيق الاجتماعي تقييم الأداء الاجتماعي لإدارة المؤسسة بصورة تخدم

أصحاب المصالح الاجتماعية المختلفة.) ذات المتوسط الحسابي (4.7073) والانحراف المعياري (0.46065) المرتبة الأولى من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني هذا أن التدقيق الاجتماعي يحقق تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، كما احتلت العبارة رقم (13) (يعكس التدقيق الاجتماعي مدى التقدم الذي حققته المؤسسات في مجال الأداء الاجتماعي وتنفيذ التزاماتها الاجتماعية المرجوة.) ذات المتوسط الحسابي (4.4634) والانحراف المعياري (0.50485) المرتبة الثانية من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني هذا أن التدقيق الاجتماعي يعكس بالفعل مدى التقدم الذي حققته مختلف المؤسسات في مجال الأداء الاجتماعي، تأتي بعدها العبارتين رقم (10) (يهدف التدقيق الاجتماعي إلى دراسة وتقييم واختبار هيكل ونظام الرقابة الداخلية.) و(14) (تندرج أهمية التدقيق الاجتماعي في عكس مساهمة المؤسسات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.) بنفس المتوسط الحسابي (4.2439) ونفس الانحراف المعياري (0.43477) في المرتبة الثالثة من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني هذا أن من أهداف التدقيق الاجتماعي دراسة وتقييم واختبار هيكل ونظام الرقابة الداخلية، كما إن أهمية التدقيق الاجتماعي تتجلى في عكس مساهمة المؤسسات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، كما احتلت العبارة رقم (2) (يستخدم التدقيق الاجتماعي معايير وقواعد تختلف عن معايير وقواعد تدقيق الأنشطة الاقتصادية.) ذات المتوسط الحسابي (4.1220) والانحراف المعياري (0.67805) المرتبة الرابعة من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني هذا أن التدقيق الاجتماعي يعمل بمعايير وضوابط تختلف عن معايير وضوابط تدقيق الأنشطة الاقتصادية، تأتي بعدها العبارة رقم (4) (يحقق التدقيق الاجتماعي مدى دلالة القوائم الاجتماعية المنشورة على نتيجة النشاط الاجتماعي للمؤسسة من خلال قائمتي الدخل الاجتماعي والميزانية العمومية الاجتماعية.) ذات المتوسط الحسابي (4.0732) والانحراف المعياري (0.64770) المرتبة الخامسة من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني هذا أن التدقيق الاجتماعي يساهم بدرجة كبيرة في نتيجة النشاط الاجتماعي للمؤسسة، تليها العبارة رقم (11) (يهدف التدقيق الاجتماعي إلى تدقيق خطة الأداء الاجتماعي ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف.) ذات المتوسط الحسابي (3.9512) والانحراف المعياري (0.73997) التي تأتي في المرتبة السادسة من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني هذا أن من أهداف التدقيق الاجتماعي تدقيق خطة الأداء الاجتماعي، تليها العبارة رقم (9) (يهدف التدقيق الاجتماعي لإجراء الفحص الفني المحايد للبيانات المحاسبية المتعلقة بالأداء الاجتماعي.) ذات المتوسط الحسابي (3.8293) والانحراف المعياري (0.86320) التي تأتي في المرتبة السابعة من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني هذا أن من أهداف التدقيق الاجتماعي إجراء فحص فني محايد للبيانات المحاسبية المتعلقة بالأداء الاجتماعي، تليها العبارة رقم (7) (تتمثل أهمية التدقيق الاجتماعي في زيادة المنفعة للمعلومات المقدمة من خلال القوائم.) ذات المتوسط الحسابي (3.2439) والانحراف المعياري (1.60904) التي تأتي في المرتبة الثامنة من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني هذا أن أهمية التدقيق الاجتماعي تساهم بدرجة كبيرة في إثراء المعلومات المقدمة من خلال القوائم، تليها العبارة رقم (3) (يحقق

التدقيق الاجتماعي التأكد من مدى صحة ودقة وسلامة البيانات الاجتماعية المقدمة من خلال النظام المحاسبي الاجتماعي للمؤسسة. ذات المتوسط الحسابي (3.1463) والانحراف المعياري (1.50932) التي تأتي في المرتبة التاسعة من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني هذا أن التدقيق الاجتماعي يستخدم عدة أساليب ليحقق التأكد من صحة ودقة البيانات الاجتماعية المقدمة من خلال النظام المحاسبي الاجتماعي للمؤسسة، في حين نجد بعض إجابات أفراد عينة الدراسة تميل إلى درجة غير موافق لكن بدرجة قليلة جدا إذ نلاحظ المتوسط الحسابي (2.3171) الممثل للعبارة رقم (1)، (إن التدقيق الاجتماعي هو تدقيق مستقل للأنشطة ذات المضمون الاجتماعي) بانحراف معياري يساوي (1.29304) اقل تماما من الوسط الحسابي النظري (3.00) كما نجد ذلك في الوسط الحسابي (2.7561) الممثل للعبارة رقم (6)، (يساعد التدقيق الاجتماعي في عملية صنع القرارات ذات الطبيعة الاجتماعية) بانحراف معياري يساوي (0.88827) اقل تماما من الوسط الحسابي النظري (3.00) كذلك بالنسبة للوسط الحسابي (2.8293) الممثل للعبارة رقم (12)، (يوفر التدقيق الاجتماعي درجة عالية من الثقة في القوائم الاجتماعية المنشورة) بانحراف معياري قيمته (1.26298) اقل تماما من الوسط الحسابي النظري (3.00).

ونلاحظ كذلك في نفس الجدول أن مستوى المتوسط الحسابي كان مرتفع في العبارات: (2)، (يستخدم التدقيق الاجتماعي معايير وقواعد تختلف عن معايير وقواعد تدقيق الأنشطة الاقتصادية.)، (3)، (يحقق التدقيق الاجتماعي التأكد من مدى صحة ودقة وسلامة البيانات الاجتماعية المقدمة من خلال النظام المحاسبي الاجتماعي للمؤسسة.)، (4)، (يحقق التدقيق الاجتماعي مدى دلالة القوائم الاجتماعية المنشورة على نتيجة النشاط الاجتماعي للمؤسسة من خلال قائمتي الدخل الاجتماعي والميزانية العمومية الاجتماعية.)، (5)، (يحقق التدقيق الاجتماعي تقييم الأداء الاجتماعي لإدارة المؤسسة بصورة تخدم أصحاب المصالح الاجتماعية المختلفة.)، (7)، (تتمثل أهمية التدقيق الاجتماعي في زيادة المنفعة للمعلومات المقدمة من خلال القوائم.)، (8)، (من مبررات أهمية التدقيق الاجتماعي المساهمة الفعلية والجادة للمؤسسات في تنفيذ الأنشطة الاجتماعية نظرا لان نتائجه ستنتشر على الجمهور.)، (9)، (يهدف التدقيق الاجتماعي لإجراء الفحص الفني المحايد للبيانات المحاسبية المتعلقة بالأداء الاجتماعي.)، (10)، (يهدف التدقيق الاجتماعي إلى دراسة وتقييم واختبار هيكل ونظام الرقابة الداخلية.)، (11)، (يهدف التدقيق الاجتماعي إلى تدقيق خطة الأداء الاجتماعي ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف.)، (13)، (يعكس التدقيق الاجتماعي مدى التقدم الذي حققته المؤسسات في مجال الأداء الاجتماعي وتنفيذ التزاماتها الاجتماعية المرجوة.)، (14)، (تندرج أهمية التدقيق الاجتماعي في عكس مساهمة المؤسسات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.)، في حين نلاحظ انخفاض مستوى المتوسط الحسابي في العبارات (1)، (إن التدقيق الاجتماعي هو تدقيق مستقل للأنشطة ذات المضمون الاجتماعي.)، (6)، (يساعد التدقيق الاجتماعي في عملية صنع القرارات ذات الطبيعة

الاجتماعية.)،(12)،(يوفر التدقيق الاجتماعي درجة عالية من الثقة في القوائم الاجتماعية المنشورة.)، وهذا يدل على شبه الاتفاق العام بين أجوبة أفراد عينة الدراسة حول التدقيق الاجتماعي.

الفرع الثاني: نتائج التحليل الإحصائي للأداء الاجتماعي

يوضح الجدول الموالي التحليل الوصفي لعبارات المحور الثاني الأداء الاجتماعي من خلال توضيح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى المتوسط الحسابي لكل عبارة، مع العلم أنه يرمز لجميع عبارات هذا المحور بالرمز (Y).

الجدول رقم (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى المتوسط الحسابي للاستجابات لأفراد عينة دراسة الأداء الاجتماعي:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
بالنسبة للعاملين				
15	توفر المؤسسة البرامج التدريبية اللازمة من أجل تنمية المهارات الإدارية للعاملين.	3.2927	1.53694	مرتفع
16	تعمل المؤسسة على توفير الأمن الصناعي وتفاذي حوادث العمل.	2.9268	1.00971	منخفض
17	تسمح المؤسسة للعاملين عند كافة المستويات الإدارية بالمشاركة في اتخاذ القرارات الهامة.	2.7561	1.60904	منخفض
18	فرص الترقية متاحة للجميع وتتم وفقا لمؤهلات الموظف وخبراته دون وساطة.	3.0732	1.53932	مرتفع
19	تمنح المؤسسة رواتب مجزية وقيمة للعاملين.	6.1951	0.71269	مرتفع
20	تخصص المؤسسة أماكن للوضوء والصلاة.	4.2439	0.43477	مرتفع
21	توظف المؤسسة عاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة.	4.7561	0.43477	مرتفع
22	تخصص المؤسسة سجلات لاقتراحات وشكاوي الموظفين.	4.2439	0.43477	مرتفع
23	توفر المؤسسة كافة الخدمات من هاتف، صندوق، بريد،	4.1220	0.84247	مرتفع

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

			مواصلات...،،،،،	
مرتفع	0.46065	3.7073	هناك اتصالات متبادلة وفعالة بين الموظفين والإدارة.	24
بالنسبة للمجتمع المحلي				
منخفض	1.78271	2.8537	تساهم المؤسسة في دعم الخيرية الجمعيات الخيرية مثل جمعيات حماية طفولة واليتامى ودور المسنين ومراكز رعاية المعاقين والمستشفيات.	25
مرتفع	0.46065	4.7073	تساهم المؤسسة في إتاحة فرص التدريب لطلبة الجامعات والمعاهد لإجراء التريصات أو البحوث أو الدراسات الميدانية.	26
مرتفع	1.51456	3.6098	تساهم المؤسسة في دعم البنية التحتية للمجتمع مثل تعبيد الطرق، والإكثار من المساحات الخضراء ودعم برامج السكن.	27
مرتفع	0.50485	4.4634	تلتزم المؤسسة بتوفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع من أجل التخفيف من البطالة.	28
مرتفع	1.00971	3.0732	تحترم المؤسسة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وعدم خرق الآداب العامة.	29
مرتفع	0.50485	4.4634	تساهم المؤسسة في دعم النشاطات الثقافية والشبابية من دون أي مقابل.	30
مرتفع	2.01942	3.1463	تساهم المؤسسة بشكل ايجابي في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.	31
بالنسبة للبيئة				
مرتفع	0.43477	4.2439	تحترم المؤسسة قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.	32
منخفض	1.28832	2.1220	يوجد سياسة للإدارة البيئة (نظام لإدارة البيئة في المؤسسة).	33
مرتفع	0.86320	3.8293	تحرص المؤسسة على القيام بإجراءات الصيانة بشكل دائم للحفاظ على الموارد الماء الطاقة....	34

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

مرتفع	0.50485	4.4634	تهتم المؤسسة بتوسيع المساحات الخضراء حول حدودها.	35
مرتفع	0.50485	4.4634	تعقد المؤسسة ندوات ومحاضرات لنشر الوعي البيئي لدى الموظفين.	36
مرتفع	0.43477	4.2439	المساهمة في برامج حماية البيئة.	37
مرتفع	2.01942	3.1463	تقديم الدعم للمنظمات البيئية.	38
مرتفع	1.53337	3.7317	تهتم المؤسسة في إيجاد علاقة تعاونية مع الحكومة فيما يتعلق بالبيئة.	39
بالنسبة للزبون				
منخفض	1.32195	2.9512	تراعي المؤسسة القدرات الشرائية للمستهلكين عند تسعير منتجاتها أو خدماتها.	40
مرتفع	0.79018	4.0244	تسعى المؤسسة لتقديم منتجات ذات جودة عالية.	41
مرتفع	0.49386	4.3902	تعمل المؤسسة على تعديل تصميم المنتج أو الخدمة بشكل مستمر وفقا لرغبات المستهلكين.	42
منخفض	1.50203	2.4878	تتميز إعلانات المؤسسة بالمصداقية عند الترويج لمنتجاتها أو خدماتها.	43
مرتفع	1.34391	3.4878	تستمع المؤسسة إلى شكاوي الزبائن وتهتم بحلها.	44
مرتفع	1.44492	3.3659	تراعي المؤسسة ظروف الصحة والسلامة عند عملية الإنتاج أو عند تقديم الخدمة.	45

المصدر من إعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي:

أ- المحور الأول: بالنسبة للعاملين

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت تميل إلى درجة موافق، وذلك لأن الوسط الحسابي كان محصور بين قيمتي (3.0732) الممثل للعبارة رقم (18)، (فرص الترقية متاحة للجميع وتتم وفقا لمؤهلات الموظف وخبراته دون وساطة.) بانحراف معياري يساوي (1.53932) و (4.7561) الممثل للعبارة رقم (21)، (توظف المؤسسة عاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة.) بانحراف معياري يساوي (0.43477)، وهو أكبر تماما من الوسط الحسابي النظري (3.00)، حيث احتلت العبارة

رقم (19) (تمنح المؤسسة رواتب مجزية وقيمة للعاملين). ذات المتوسط الحسابي (6.1951) والانحراف المعياري (0.71269) المرتبة الأولى من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني هذا أن المؤسسة بالفعل تمنح رواتب مجزية وقيمة للعاملين، كما احتلت العبارة (21) (توظف المؤسسة عاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة). ذات الوسط الحسابي (4.7561) والانحراف المعياري (0.43477) المرتبة الثانية من إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المؤسسة لا تمنع في توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، كما جاءت العبارتين (20) (تخصص المؤسسة أماكن للوضوء والصلاة). و(22) (تخصص المؤسسة سجلات لاقتراحات وشكاوي الموظفين). بنفس المتوسط الحسابي (4.2439) ونفس الانحراف المعياري (0.43477) لكلا العبارتين في المرتبة الثالثة من إجابات أفراد عين الدراسة، ويعني ذلك أن المؤسسة شديدة الحرص بالفعل على توفير وتخصيص مكان للوضوء وأداء الصلوات، إضافة إلى تخصيص مجال للعاملين والموظفين لاقتراح شكواهم عن طريق سجلات تخصصها المؤسسة لذلك، بعد ذلك تأتي العبارة (23) (توفر المؤسسة كافة الخدمات من هاتف، صندوق، بريد، مواصلات...،) بمتوسط حسابي (4.1220) وانحراف معياري (0.84247) في المرتبة الرابعة من إجابات أفراد عين الدراسة، وهذا يعني أنه يوجد بالفعل كافة الخدمات في المؤسسة، تليها العبارة (24) (هناك اتصالات متبادلة وفعالة بين الموظفين والإدارة). بمتوسط حسابي (3.7073) وانحراف معياري (0.46065) التي تحتل بدورها المرتبة الخامسة من إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أنه يوجد بالفعل اتصال متبادل وفعال بين الموظفين والإدارة داخل المؤسسة، تأتي بعدها العبارة (15) (توفر المؤسسة البرامج التدريبية اللازمة من أجل تنمية المهارات الإدارية للعاملين). بمتوسط حسابي (3.2927) وانحراف معياري (1.53694) التي تحتل المرتبة السادسة من إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة تبرمج حصص وبرامج تدريبية لفائدة العاملين من أجل تنمية مهاراتهم من الناحية الإدارية، وتحتل العبارة (18) (فرص الترقية متاحة للجميع وتتم وفقا لمؤهلات الموظف وخبراته دون وساطة). بمتوسط حسابي (3.0732) وانحراف معياري (1.53932) المرتبة السابعة من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني ذلك أن المؤسسة توفر فرص الترقية للجميع ويتم ذلك عبر المؤهلات والخبرات لدى الموظف، في حين نجد بعض إجابات أفراد عينة الدراسة تميل إلى درجة غير موافق لكن بدرجة قليلة جدا إذ نلاحظ المتوسط الحسابي (2.9268) الممثل للعبارة رقم (16)، (تعمل المؤسسة على توفير الأمن الصناعي وتقادي حوادث العمل). بانحراف معياري يساوي (1.00971) اقل تماما من الوسط الحسابي النظري (3.00) كما نجد ذلك في الوسط الحسابي (2.7561) الممثل للعبارة رقم (17)، (تسمح المؤسسة للعاملين عند كافة المستويات الإدارية بالمشاركة في اتخاذ القرارات الهامة). بانحراف معياري يساوي (1.60904) اقل تماما من الوسط الحسابي النظري (3.00).

ونلاحظ كذلك في نفس الجدول أن مستوى المتوسط الحسابي كان مرتفع في العبارات (15)، (توفر المؤسسة البرامج التدريبية اللازمة من أجل تنمية المهارات الإدارية للعاملين.)، (18)، (فرص الترقية متاحة للجميع وتتم وفقا لمؤهلات الموظف وخبراته دون وساطة.)، (19)، (تمنح المؤسسة رواتب مجزية وقيمة للعاملين.)، (20)، (تخصص المؤسسة أماكن للوضوء والصلاة.)، (21)، (توظف المؤسسة عاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة.)، (22)، (تخصص المؤسسة سجلات لاقتراحات وشكاوي الموظفين.)، (23)، (يوفر المؤسسة كافة الخدمات من هاتف، صندوق، بريد، مواصلات..)، (24)، (هناك اتصالات متبادلة وفعالة بين الموظفين والإدارة.)، في حين نلاحظ انخفاض مستوى المتوسط الحسابي في العبارات (16)، (تعمل المؤسسة على توفير الأمن الصناعي وتفادي حوادث العمل.)، (17)، (تسمح المؤسسة للعاملين عند كافة المستويات الإدارية بالمشاركة في اتخاذ القرارات الهامة.)، وهذا يدل على شبه الاتفاق العام بين أجوبة أفراد عينة الدراسة حول الأداء الاجتماعي بالنسبة للعاملين.

ب- بالنسبة للمجتمع المحلي:

نلاحظ من نفس الجدول أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت تميل إلى درجة موافق، وذلك لأن الوسط الحسابي كان محصور بين قيمتي (3.0732) الممثل للعبارة رقم (29)، (تحتزم المؤسسة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وعدم خرق الآداب العامة.) بانحراف معياري يساوي (1.00971) و (4.7073) الممثل للعبارة رقم (26)، (تساهم المؤسسة في إتاحة فرص التدريب لطلبة الجامعات والمعاهد لإجراء التريصات أو البحوث أو الدراسات الميدانية.) بانحراف معياري يساوي (0.46065) وهو أكبر تماما من الوسط الحسابي النظري (3.00)، حيث تحتل العبارة (26) (تساهم المؤسسة في إتاحة فرص التدريب لطلبة الجامعات والمعاهد لإجراء التريصات أو البحوث أو الدراسات الميدانية.) بمتوسط حسابي (4.7073) وانحراف معياري (0.46065) المرتبة الأولى من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني ذلك أن المؤسسة تفتح مجال للطلبة الجامعيين وطلبة المعاهد لإجراء تريصات او دراسات ميدانية، كما جاءت العبارتين (28) (تلتزم المؤسسة بتوفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع من أجل التخفيف من البطالة.) و(30) (تساهم المؤسسة في دعم النشاطات الثقافية والشبابية من دون أي مقابل.) بنفس المتوسط الحسابي (4.4634) ونفس الانحراف المعياري (0.50485) لكلا العبارتين في المرتبة الثانية من إجابات أفراد عين الدراسة، ويعني ذلك أن المؤسسة تساهم في التخفيف من البطالة بإتاحة فرص العمل، كما أنها تدعم وتساهم في النشاطات الثقافية والشبابية، تأتي بعدها العبارة (27) (تساهم المؤسسة في دعم البنية التحتية للمجتمع مثل تعبيد الطرق، والإكثار من المساحات الخضراء ودعم برامج السكن.) بمتوسط حسابي (3.6098) وانحراف معياري (1.51456) التي تحتل المرتبة الثالثة من إجابات أفراد عينة الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة تساهم بشكل فعلي في دعم البنية التحتية، تليها العبارة (31) (تساهم المؤسسة بشكل إيجابي في حالات الطوارئ

والكوارث الطبيعية.) بمتوسط حسابي (3.1463) وانحراف معياري (2.01942) التي تحتل المرتبة الرابعة من إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة تمد يد المساعدة في حالة حدوث حالات طوارئ أو كوارث طبيعية، تليها العبارة (29) (تحترم المؤسسة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وعدم خرق الآداب العامة.) بمتوسط حسابي (3.0732) وانحراف معياري (1.00971) التي تحتل المرتبة الخامسة من إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة لا تخالف العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، في حين نجد بعض إجابات أفراد عينة الدراسة تميل إلى درجة غير موافق لكن بدرجة قليلة جدا إذ نلاحظ المتوسط الحسابي (2.8537) الممثل للعبارة رقم (25)، (تساهم المؤسسة في دعم الخيرية الجمعيات الخيرية مثل جمعيات حماية طفولة واليتامى ودور المسنين ومراكز رعاية المعاقين والمستشفيات.) بانحراف معياري يساوي (1.78271) اقل تماما من الوسط الحسابي النظري (3.00).

ونلاحظ كذلك في نفس الجدول أن مستوى المتوسط الحسابي كان مرتفع في العبارات (26)، (تساهم المؤسسة في إتاحة فرص التدريب لطلبة الجامعات والمعاهد لإجراء التريصات أو البحوث أو الدراسات الميدانية.)، (27)، (تساهم المؤسسة في دعم البنية التحتية للمجتمع مثل تعبيد الطرق، والإكثار من المساحات الخضراء ودعم برامج السكن.)، (28)، (تلتزم المؤسسة بتوفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع من أجل التخفيف من البطالة.)، (29)، (تحترم المؤسسة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وعدم خرق الآداب العامة.)، (30)، (تساهم المؤسسة في دعم النشاطات الثقافية والشبابية من دون أي مقابل.)، (31)، (تساهم المؤسسة بشكل إيجابي في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.)، في حين نلاحظ انخفاض مستوى المتوسط الحسابي في العبارة (25)، (تساهم المؤسسة في دعم الخيرية الجمعيات الخيرية مثل جمعيات حماية طفولة واليتامى ودور المسنين ومراكز رعاية المعاقين والمستشفيات.)، وهذا يدل على شبه الاتفاق العام بين أجوبة أفراد عينة الدراسة حول الأداء الاجتماعي بالنسبة للمجتمع المحلي.

ج- بالنسبة للبيئة:

نلاحظ من نفس الجدول أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت تميل إلى درجة موافق وذلك لأن الوسط الحسابي كان محصور بين قيمتي (3.1463) الممثل للعبارة رقم (38)، (تقديم الدعم للمنظمات البيئية.) بانحراف معياري يساوي (2.01942) و (4.4634) الممثل للعبارتين رقم (35) و رقم (36) على التوالي، (تهتم المؤسسة بتوسيع المساحات الخضراء حول حدودها.) بانحراف معياري يساوي (0.50485)، (تعقد المؤسسة ندوات ومحاضرات لنشر الوعي البيئي لدى الموظفين.) بانحراف معياري يساوي (0.50485) وهو اكبر تماما من الوسط الحسابي النظري (3.00)، حيث احتلت العبارتين رقم (35) (تهتم المؤسسة بتوسيع المساحات الخضراء حول حدودها.) ورقم (36) (تعقد المؤسسة ندوات ومحاضرات لنشر الوعي البيئي لدى الموظفين.) بنفس المتوسط الحسابي (4.4634) ونفس الانحراف المعياري (0.50485) المرتبة

الأولى من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني هذا أن المؤسسة مهتم بالجانب البيئي وذلك بتوسيع المساحات الخضراء حول حدودها، كما تأتي العبارتين رقم (32) (تحتزم المؤسسة قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.) ورقم (37) (المساهمة في برامج حماية البيئة.) بنفس المتوسط الحسابي (4.2439) ونفس الانحراف المعياري (0.43477) المرتبة الثانية من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني هذا أن المؤسسة تحتزم قوانين البيئة وتساهم في برامج حماية البيئة، تأتي بعدها العبارة (34) (تحرص المؤسسة على القيام بإجراءات الصيانة بشكل دائم للحفاظ على الموارد الماء الطاقة....) بمتوسط حسابي (3.8293) وانحراف معياري (0.86320) التي تحتل المرتبة الثالثة من إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة تحرص على الصيانة للحفاظ على الموارد، تأتي بعدها العبارة (39) (تهتم المؤسسة في إيجاد علاقة تعاونية مع الحكومة فيما يتعلق بالبيئة.) بمتوسط حسابي (3.7317) وانحراف معياري (1.53337) التي تحتل المرتبة الرابعة من إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة تؤسس علاقة مع الحكومة فيما يتعلق بالبيئة، تليها العبارة (38) (تقديم الدعم للمنظمات البيئية.) بمتوسط حسابي (3.1463) وانحراف معياري (2.01942) التي تحتل المرتبة الخامسة من إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة لا تتوانى في تقديم الدعم للمنظمات البيئية، في حين نجد بعض إجابات أفراد عينة الدراسة تميل إلى درجة غير موافق لكن بدرجة قليلة جدا إذ نلاحظ المتوسط الحسابي (2.1220) الممثل للعبارة رقم (33)، (يوجد سياسة للإدارة البيئة (نظام لإدارة البيئة في المؤسسة)) بانحراف معياري يساوي (1.28832) اقل تماما من الوسط الحسابي النظري (3.00).

ونلاحظ كذلك في نفس الجدول أن مستوى المتوسط الحسابي كان مرتفع في العبارات (32)، (تحتزم المؤسسة قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.)، (34)، (تحرص المؤسسة على القيام بإجراءات الصيانة بشكل دائم للحفاظ على الموارد الماء الطاقة....)، (35)، (تهتم المؤسسة بتوسيع المساحات الخضراء حول حدودها.)، (36)، (تعقد المؤسسة ندوات ومحاضرات لنشر الوعي البيئي لدى الموظفين.)، (37)، (المساهمة في برامج حماية البيئة.)، (38)، (تقديم الدعم للمنظمات البيئية.)، (39)، (تهتم المؤسسة في إيجاد علاقة تعاونية مع الحكومة فيما يتعلق بالبيئة.)، في حين نلاحظ انخفاض مستوى المتوسط الحسابي في العبارة (33)، (يوجد سياسة للإدارة البيئة (نظام لإدارة البيئة في المؤسسة).) وهذا يدل على شبه الاتفاق العام بين أجوبة أفراد عينة الدراسة حول الأداء الاجتماعي بالنسبة للبيئة.

د- بالنسبة للزبون:

نلاحظ من نفس الجدول أن معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت تميل إلى درجة موافق وذلك لأن الوسط الحسابي كان محصور بين قيمتي (3.3659) الممثل للعبارة رقم (45)، (تراعي المؤسسة

ظروف الصحة والسلامة عند عملية الإنتاج أو عند تقديم الخدمة.) بانحراف معياري يساوي (1.44492) و (4.3902) الممثل للعبارة رقم (42)، (تعمل المؤسسة على تعديل تصميم المنتج أو الخدمة بشكل مستمر وفقا لرغبات المستهلكين.) بانحراف معياري يساوي (0.49386) وهو اكبر تماما من الوسط الحسابي النظري (3.00)، حيث تحتل العبارة (42) (تعمل المؤسسة على تعديل تصميم المنتج أو الخدمة بشكل مستمر وفقا لرغبات المستهلكين.) بمتوسط حسابي (4.3902) وانحراف معياري (0.49386) المرتبة الأولى من إجابات أفراد عينة الدراسة، ويعني ذلك أن المؤسسة تلبى رغبات المستهلكين من خلال تعديل تصميم المنتج أو الخدمة بشكل دائم، تأتي بعدها العبارة (41) (تسعى المؤسسة لتقديم منتجات ذات جودة عالية.) بمتوسط حسابي (4.0244) وانحراف معياري (0.79018) التي تحتل المرتبة الثانية من إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة تسخر كل جهودها من اجل تقديم منتجات ذات جودة عالية، تليها العبارة (44) (تستمع المؤسسة إلى شكاوي الزبائن وتهتم بحلها.) بمتوسط حسابي (3.4878) وانحراف معياري (1.34391) التي تحتل المرتبة الثالثة من إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة تهتم بشكاوي الزبائن وتباشر في حلها دون تردد، تليها العبارة (45) (تراعي المؤسسة ظروف الصحة والسلامة عند عملية الإنتاج أو عند تقديم الخدمة.) بمتوسط حسابي (3.3659) وانحراف معياري (1.44492) التي تحتل المرتبة الرابعة من إجابات أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة تراعي ظروف الصحة والسلامة عند تقديم خدمة، في حين نجد بعض إجابات أفراد عينة الدراسة تميل إلى درجة غير موافق لكن بدرجة قليلة جدا إذ نلاحظ المتوسط الحسابي (2.9512) الممثل للعبارة رقم (40)، (تراعي المؤسسة القدرات الشرائية للمستهلكين عند تسعير منتجاتها أو خدماتها.) بانحراف معياري يساوي (1.32195) اقل تماما من الوسط الحسابي النظري (3.00) كما نجد ذلك في الوسط الحسابي (2.4878) الممثل للعبارة رقم (43)، (تتميز إعلانات المؤسسة بالمصداقية عند الترويج لمنتجاتها أو خدماتها.) بانحراف معياري يساوي (1.50203) اقل تماما من الوسط الحسابي النظري (3.00).

ونلاحظ كذلك في نفس الجدول أن مستوى المتوسط الحسابي كان مرتفع في العبارات (41)، (تسعى المؤسسة لتقديم منتجات ذات جودة عالية.)، (42)، (تعمل المؤسسة على تعديل تصميم المنتج أو الخدمة بشكل مستمر وفقا لرغبات المستهلكين.)، (44)، (تستمع المؤسسة إلى شكاوي الزبائن وتهتم بحلها.)، (45)، (تراعي المؤسسة ظروف الصحة والسلامة عند عملية الإنتاج أو عند تقديم الخدمة.)، في حين نلاحظ انخفاض مستوى المتوسط الحسابي في العبارات (40)، (تراعي المؤسسة القدرات الشرائية للمستهلكين عند تسعير منتجاتها أو خدماتها.)، (43)، (تتميز إعلانات المؤسسة بالمصداقية عند الترويج لمنتجاتها أو خدماتها.)، وهذا يدل على أن جل أفراد عينة الدراسة تبدي موافقتها حول الأداء الاجتماعي بالنسبة للزبون.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

سيتم التطرق في هذا المطلب لتحليل فرضيات الدراسة وذلك باستعمال اختبار التباين الأحادي (ANOVA) بالاعتماد على نظام SPSS23 وذلك لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين التدقيق الاجتماعي كمتغير مستقل و الأداء الاجتماعي كمتغير تابع.

1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

تنص الفرضية الرئيسية الأولى على أنه:

-لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى للمتغيرين (المؤهل العلمي ومستوى التوظيف).
تتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

-الفرضية الفرعية الأولى :لا توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

-الفرضية الفرعية الثانية :لا توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير مستوى التوظيف.

أ-اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى :و تنص هذه الفرضية على أنه لا توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

-الجدول التالي يوضح نتائج تحليل التباين بين التدقيق الاجتماعي كمتغير مستقل والمؤهل العلمي كمتغير تابع.

الجدول رقم (12): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير المؤهل العلمي:

مستوى الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.673	0.517	0.597	3	1.790	بين المجموعات
		1.154	37	42.698	خارج المجموعات
			40	44.488	المجموع

المصدر من إعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

يوضح الجدول أعلاه أن مجموع المربعات بين المجموعات يبلغ (1.790) وقيمة F التي بلغت (0.517) ومستوى المعنوية (0.673) وهو يزيد عن (0.05)، أي أن النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقات بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ومنه الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى مقبولة.

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى : والتي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير مستوى التوظيف.

-الجدول التالي يوضح نتائج تحليل التباين بين التدقيق الاجتماعي كمتغير مستقل ومستوى التوظيف كمتغير تابع.

الجدول رقم (13): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير مستوى التوظيف

مستوى الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.763	0.387	0.771	3	2.312	بين المجموعات
		1.989	37	73.590	خارج المجموعات
			40	75.902	المجموع

المصدر من إعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

يوضح الجدول أعلاه أن مجموع المربعات بين المجموعات يبلغ (2.312) وقيمة F التي بلغت (0.387) ومستوى المعنوية (0.763) وهو يزيد عن (0.05)، أي أن النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير مستوى التوظيف.

فروقات بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير مستوى التوظيف، ومنه الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى مقبولة.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة لجميع عبارات التدقيق الاجتماعي تبلغ (0138)، بدرجة حرية (3.29)، ومستوى معنوية (0937)، وهو يزيد عن مستوى المعنوية ($0.05 \geq \alpha$)، مما يدل على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء عينة الدراسة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي و متغير مستوى التوظيف.

1- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تنص الفرضية الرئيسية الثانية على أنه:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى للمتغيرين المؤهل العلمي ومستوى التوظيف.

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

-الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

-الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير مستوى التوظيف.

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية: التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي. الجدول التالي يوضح نتائج تحليل التباين بين الأداء الاجتماعي كمتغير مستقل والمؤهل العلمي كمتغير تابع.

الجدول رقم (15): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير المؤهل العلمي

مستوى الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.164	1.623	1.628	7	11.393	بين المجموعات
		1.003	33	33.095	خارج المجموعات
			40	44.488	المجموع

المصدر من إعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مجموع المربعات بين المجموعات يبلغ (11،393) وقيمة F بلغت (1،623) بدرجة حرية (7) عند مستوى معنوية (0.05) وهو يزيد عن (0.05)، وعليه فإن هذه النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية: التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير مستوى التوظيف.

-الجدول التالي يبين نتائج تحليل التباين بين المتغير المستقل الأداء الاجتماعي والمتغير التابع مستوى التوظيف.

الجدول رقم (16): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير مستوى التوظيف

مستوى الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.702	0.662	1.334	7	9.341	بين المجموعات

		2.017	33	66.562	خارج المجموعات
			40	75.902	المجموع

المصدر من إعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مجموع المربعات بين المجموعات يبلغ (341,9) وقيمة F بلغت (0662)، بدرجة حرية (7) عند مستوى معنوية (0702)، وهو يزيد عن (0.05)، وعليه فإن هذه النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة لجميع عبارات الأداء الاجتماعي تبلغ (0166)، بدرجة حرية (3.29) وبمستوى معنوية (0918)، وهو يزيد عن مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء عينة الدراسة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي و متغير مستوى التوظيف.

3 - اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وذلك لمعرفة العلاقة بين التدقيق الاجتماعي كمتغير مستقل والأداء الاجتماعي كمتغير تابع، حيث تعد العلاقة ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (sig) أقل من مستوى (0.05)، والعكس صحيح مما يعني أن علاقة التأثير ليست ذات دلالة إحصائية.

تنص هذه الفرضية على أنه: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي تعزى للمتغيرين (المؤهل العلمي ومستوى التوظيف). والجدول التالي يوضح تحليل الانحدار الخطي البسيط بين التدقيق الاجتماعي كمتغير مستقل والأداء الاجتماعي كمتغير تابع.

الجدول رقم (18): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل التدقيق الاجتماعي والمتغير التابع الأداء الاجتماعي.

التدقيق الاجتماعي						المتغيرات
مستوى الدلالة SIG	المحسوبة F	المحسوبة T	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	معامل الانحدار B	
0.00	303.145	12.054	0.788	0.888	0.902	الأداء الاجتماعي

المصدر من إعداد الطالبين استنادا لنتائج برنامج spss23

من خلال الجدول أعلاه يتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي خلال فترة الدراسة، فقد بلغ معامل الانحدار (2,090)، وهذا يعني أن التدقيق الاجتماعي لوحده يساهم بنسبة (90%) في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية، وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) أو أقل.

أما القابلية التفسيرية للنموذج والمتمثلة في معامل التحديد R² فقد بلغت (0,788)، بمعنى أن (78.8%) من التغيرات التي حدثت على المتغير التابع "الأداء الاجتماعي" خلال فترة الدراسة كان سببها اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالتدقيق الاجتماعي، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ (8,88%)، والتي تبين العلاقة الطردية بين المتغيرين.

كما أن مستوى الدلالة (sig) قد بلغ (0.00) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبهذه النتائج ترفض الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على أنه: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي، لتحل محلها الفرضية التي تنص على أنه: توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة يستنتج أن المؤسسات محل الدراسة ملتزمة بمسؤوليتها الاجتماعية، ومهتمة بتطبيق موضع التدقيق الاجتماعي الذي يلعب دور كبير في تحسين أدائها الاجتماعي، ويُفسر ذلك من خلال تحليل بيانات الاستبيان الموزع على مجتمع الدراسة المكون من (4) مؤسسات اقتصادية متواجدة على مستوى ولاية أدرار، ويتضح أكثر من خلال اختبار فرضيات الدراسة التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ حول التدقيق الاجتماعي وحول الأداء الاجتماعي، ووجود علاقة أثر قوية بينهما.

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة للبحث عن مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية المعنية بالدراسة للتدقيق الاجتماعي و أثره على الأداء الاجتماعي إضافة إلى إبراز معنى المسؤولية الاجتماعية و التدقيق الاجتماعي، كما أن التزام المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحالي بمسئوليتها الاجتماعية اتجاه عملائها وموظفيها والمجتمع ككل، يعتبر المؤشر الرئيسي لتطبيقها التدقيق الاجتماعي داخل كيانها ، فمن خلال هذه الدراسة يمكن الإجابة عن السؤال المطروح في إشكالية البحث : ما مدى تأثير التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية تجاه العاملين ؟ وذلك من خلال ما تم التطرق إليه في مضمون البحث.

إن التدقيق الاجتماعي يلعب دورا كبيرا في تحقيق المؤسسة الاقتصادية لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ما له من أهمية كبيرة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع ، كما أن للتدقيق الاجتماعي دور بالغ الأهمية في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية، الذي يعكس نتائج المؤسسة والتزامها بالتدقيق الاجتماعي، وذلك من خلال مجموعة من المعايير والمؤشرات .

النتائج :

من خلال ماتم طرحه في الجانب النظري و إسقاطه في الدراسة الميدانية على عينة من موظفي و إدارات المؤسسات الاقتصادية المعنية بالدراسة و بعد تحليل البيانات والنتائج المتحصل عليها بالاعتماد على برنامج spss23 خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- تطور دور المؤسسات الاقتصادية، حيث لم يعد اهتمامها يصب على الجانب الاقتصادي المالي الذي يهدف إلى تحقيق الربح فقط، بل تعدى ذلك ليهتم بالجانب الاجتماعي هو الآخر والذي يهتم بشؤون العاملين والمجتمع والبيئة المحيطة .

2- قيام المؤسسات الاقتصادية بحاسبة المسؤولية الاجتماعية وتقييم الأداء الاجتماعي بواسطة مجموعة من المؤشرات والمعايير .

3- بينت نتائج التحليل الوصفي أن توظيف فئة الذكور في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة أكثر من توظيف فئة الإناث، وأن الموظفين في هذه المؤسسات معظمهم حاملين لشهادات جامعية وأصحاب خبرة جديدة اقل من 5 سنوات .

4- من خلال التحليل الإحصائي لمتغير التدقيق الاجتماعي، تبين أن أفراد عينة الدراسة متفقون على التزام مؤسساتهم بمسئوليتها الاجتماعية وبالقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالنشاط الاجتماعي، وأن مؤسساتهم تقتنع بوجود نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية المساعد على قيام التدقيق الاجتماعي الذي يتسم بالشفافية والوضوح من حيث تقديم المعلومات والبيانات عن الأنشطة الاجتماعية داخل هذه المؤسسات الاقتصادية .

- 5- من خلال التحليل الإحصائي لمتغير الأداء الاجتماعي، تبين أن الأداء الاجتماعي في المؤسسات محل الدراسة يهتم بتحسين وتطوير أداء الأفراد العاملين في المؤسسة، وأن المؤسسة توفر للعاملين خدمات الإسكان والخدمات الصحية وظروف عمل ممتعة والأمان والسلامة، كما توفر لهم فرص متكافئة، وإشراكهم في اتخاذ القرارات والاستماع لشكاويهم ومشاكلهم، إضافة إلى اهتمامها بالعاملين، والمجتمع والبيئة المحيطة، كما أنها تسعى للتقليل من الإضرار بالبيئة المحيطة بالقدر الكافي، و تحترم عادات وتقاليد المجتمع في كل الأحوال من أجل تكوين صورة يقبلها الرأي العام .
- 6- من خلال اختبار الفرضية الأولى تم التوصل إلى أنه لا توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي .
- 7- من خلال اختبار الفرضية الثانية تم التوصل إلى أنه لا توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي .
- 8- من خلال اختبار الفرضية الثالثة توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة اثر بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ داخل المؤسسات محل الدراسة .

التوصيات :

- من خلال عرض أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة سنقوم بصياغة جملة من التوصيات كما يلي :
- 1- ضرورة توفير مدقق داخلي على الجانب الاجتماعي يدقق بشكل دوري .
- 2- ضرورة تركيز المدقق الاجتماعي على الجانب البيئي للمؤسسة .
- 3- يجب أن يكون التدقيق الاجتماعي تدقيق بشكل ملموس وعلى ارض الواقع .
- 4- تشجيع زيادة اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية التي تعزز تطبيق التدقيق الاجتماعي .
- 5- تدريس موضوع التدقيق الاجتماعي في الجامعات والمعاهد وتشجيع البحوث العلمية في هذا المجال .

أفاق الدراسة :

- 1- أثر التدقيق الاجتماعي على الأداء الاجتماعي تجاه العاملين في المؤسسات الاقتصادية .
- 2- مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحسين وتقييم الأداء الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية .
- 3- دور التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي .

قائمة

المصادر والمراجع

1- الكتب

- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة من الناحية النظرية، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006 .
- محمد التهامي طاهري، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري-المعايير والقواعد-مشاكل التطبيق العملي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007 .
- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003.
- منير بن دريدي، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019 .

2- الأطروحات :

- التميمي، هاشم حسن حسين، الرقابة الاجتماعية ودورها في تقويم أداء الوحدات الاقتصادية ، دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد ، المستنصرية، 2002 .
- مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران ، 2014 .

3- الرسائل :

- طه الحافظ أحمد، أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على رأس مالها الفكري الاخضر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2014 .
- عبير علي عامر، المراجعة الاجتماعية من خلال مفهوم الجودة الشاملة في بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين الشمس، منشورة، 2010 .

4- المنشورات والمداخلات :

- الخطيب خالد، الرفاعي خليل، مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 2، العدد 27، فلسطين، جوان 2012 .
- جبار ياسر عبيد، خولة حسين حمدان، دور المدقق الخارجي في التدقيق الاجتماعي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، 2011 .

- جمانة حنظل التميمي، هاشم علي هاشم الموسوي، المراجعة الاجتماعية: دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، جامعة البصرة، العراق، 2004 .
- رافد حميد الحدراوي، مهند حميد العطوي، دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز ولاء الزبون، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 04، 2015 .
- سالم حامد حمدي، واقع المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية تجاه العاملين، دراسة استطلاعية لأراء عينة من العاملين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية، نينوى، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35، العدد 112، 2013 . علاء عبد السلام وآخرون، أصحاب المصالح في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 2010، 83 .
- سناء عبد الرحيم سعيد، عبد الرضا ناصر الباوي، الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد الثالث والثمانون، 2010 .
- علاء أحمد حسن، مدى توافق المسؤولية الاجتماعية وأبعاد التوجه الاستراتيجي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 24، 2012 .
- علاء دهام، مدى تبني المنظمات العامة لمعايير المواصفة الدولية للمسؤولية الاجتماعية ISO 26000 ، دراسة استطلاعية لأراء عينة من القيادات الإدارية في الهيئة العامة للاتصالات السلكية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 44، 2015 .
- مراد سكاك، فارس هياش، دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، ورقة قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد أيام 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس سطيف .

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أدرار

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد:

يقوم الباحثين تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

بجامعة أدرار، بإجراء دراسة ميدانية على إحدى إشكاليات التدقيق تحت عنوان:

مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي تجاه العاملين

دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية

لهذا السبب نتوجه إليكم مع الشكر المسبق، لمساعدتنا عن طريق الإجابة على أسئلة هذا

الاستبيان، كما نحيطكم علما أن جميع المعلومات الواردة في الاستبيان سيتم التعامل معها بكل سرية تامة

ولن نستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ضع العلامة X في المكان الذي تراه مناسب:

أولا: معلومات عامة

الجنس: ذكر أنثى

العمر: أقل من 25 من 25 إلى 35 من 36 إلى 45 من 46 إلى 55 من 56 فأكثر

الخبرة: أقل من 5 سنوات من 6 إلى 15 سنة من 16 إلى 25 سنة أكثر من 26 سنة

المؤهل العلمي: أقل من الثانوي ثانوي بكالوريا جامعي دراسات عليا

المسمى الوظيفي: مدير رئيس مصلحة محاسب محافظ حسابات أخرى

ثانيا. التدقيق الاجتماعي

" هو منهج توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك بهدف التأكد من قيام المؤسسة بمسؤولياته نحو المجتمع".
فيما يلي مجموعة من العبارات لتعرف على رأيكم وإدراككم لمفهوم التدقيق الاجتماعي الرجاء وضه علامة X أمام العبارة التي تتناسب مع درجة موافقتكم

الرقم	العبارة	بشدة موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	إن التدقيق الاجتماعي هو تدقيق مستقل للأنشطة ذات المضمون الاجتماعي					
02	يستخدم التدقيق الاجتماعي معايير وقواعد تختلف عن معايير وقواعد تدقيق الأنشطة الاقتصادية					
03	يحقق التدقيق الاجتماعي التأكد من مدى صحة ودقة وسلامة البيانات الاجتماعية المقدمة من خلال النظام المحاسبي الاجتماعي للمؤسسة					
04	يحقق التدقيق الاجتماعي مدى دلالة القوائم الاجتماعية المنشورة على نتيجة النشاط الاجتماعي للمؤسسة من خلال قائمتي الدخل الاجتماعي والميزانية العمومية الاجتماعية					
05	يحقق التدقيق الاجتماعي تقييم الأداء الاجتماعي لإدارة المؤسسة بصورة تخدم أصحاب المصالح الاجتماعية المختلفة					
06	يساعد التدقيق الاجتماعي في عملية صنع القرارات ذات الطبيعة الاجتماعية					
07	تتمثل أهمية التدقيق الاجتماعي في زيادة المنفعة للمعلومات المقدمة من خلال القوائم					
08	من مبررات أهمية التدقيق الاجتماعي المساهمة الفعلية والجادة للمؤسسات في تنفيذ الأنشطة الاجتماعية نظرا لأن نتائجه ستنتشر على الجمهور					
09	يهدف التدقيق الاجتماعي لإجراء الفحص الفني المحايد للبيانات المحاسبية المتعلقة بالأداء الاجتماعي					
10	يهدف التدقيق الاجتماعي إلى دراسة وتقييم واختبار هيكل ونظام الرقابة الداخلية					
11	يهدف التدقيق الاجتماعي إلى تدقيق خطة الأداء الاجتماعي ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف					
12	يوفر التدقيق الاجتماعي درجة عالية من الثقة في القوائم الاجتماعية المنشورة					
13	يعكس التدقيق الاجتماعي مدى التقدم الذي حققته المؤسسات في مجال الأداء الاجتماعي وتنفيذ التزاماتها الاجتماعية المرجوة					
14	تتدرج أهمية التدقيق الاجتماعي في عكس مساهمة المؤسسات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية					

فيما يتمثل التدقيق الاجتماعي من وجهة نظركم؟؟

.....

.....

.....

ثالثاً: الأداء الاجتماعي

" هو كافة الالتزامات التي تقوم بها المؤسسة ، والتي تتجاوز التشريعات والقوانين المفروضة عليه قانوناً، بمعنى أنها مجموعة من الالتزامات الاختيارية لمواجهة متطلبات وتوقعات مجموعة من الأطراف سواء كانوا من العاملين، أو البيئة أو المجتمع المحيط به" . فيما يلي مجموعة من العبارات لقياس التعامل بالمؤسسة

الرجاء وضع علامة X أمام العبارة التي تتناسب مع درجة الموافقة

الرقم	العبارة	بشدة موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
بالنسبة للعاملين						
15	توفر المؤسسة البرامج التدريبية اللازمة من أجل تنمية المهارات الإدارية للعاملين.					
16	تعمل المؤسسة على توفير الأمن الصناعي وتفادي حوادث العمل.					
17	تسمح المؤسسة للعاملين عند كافة المستويات الإدارية بالمشاركة في اتخاذ القرارات الهامة.					
18	فرص الترقية متاحة للجميع وتتم وفقاً لمؤهلات الموظف وخبراته دون وساطة.					
19	تمنح المؤسسة رواتب مجزية وقيمة للعاملين					
20	تخصص المؤسسة أماكن للوضوء والصلاة.					
21	توظف المؤسسة عاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة.					
22	تخصص المؤسسة سجلات لاقتراحات وشكاوي الموظفين.					
23	يوفر المؤسسة كافة الخدمات من هاتف، صندوق، بريد، مواصلات، ..					
24	هناك اتصالات متبادلة وفعالة بين الموظفين والإدارة					
بالنسبة للمجتمع المحلي						
25	تساهم المؤسسة في دعم الخيرية الجمعيات الخيرية مثل جمعيات حماية طفولة واليتامى ودور المسنين ومراكز رعاية المعاقين والمستشفيات					
26	تساهم المؤسسة في إتاحة فرص التدريب لطلبة الجامعات والمعاهد لإجراء التبرصات أو البحوث أو الدراسات الميدانية.					
27	تساهم المؤسسة في دعم البنية التحتية للمجتمع مثل تعبيد الطرق، والإكثار من المساحات الخضراء ودعم برامج السكن.					
28	تلتزم المؤسسة بتوفير فرص عمل متكافئة لأفراد					

					المجتمع من أجل التخفيف من البطالة.
					29 تحترم المؤسسة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وعدم خرق الآداب العامة.
					30 تساهم المؤسسة في دعم النشاطات الثقافية والشبابية من دون أي مقابل.
					31 تساهم المؤسسة بشكل ايجابي في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.
بالنسبة للبيئة					
					32 تحترم المؤسسة قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.
					33 يوجد سياسة للإدارة البيئية (نظام لإدارة البيئة في المؤسسة)
					34 تحرض المؤسسة على القيام بإجراءات الصيانة بشكل دائم للحفاظ على الموارد الماء الطاقة....
					35 تهتم المؤسسة بتوسيع المساحات الخضراء حول حدودها
					36 تعقد المؤسسة ندوات ومحاضرات لنشر الوعي البيئي لدى الموظفين.
					37 المساهمة في برامج حماية البيئة
					38 تقديم الدعم للمنظمات البيئية
					39 تهتم المؤسسة في إيجاد علاقة تعاونية مع الحكومة فيما يتعلق بالبيئة.
بالنسبة للزبون					
					40 تراعي المؤسسة القدرات الشرائية للمستهلكين عند تسعير منتجاتها أو خدماتها.
					41 تسعى المؤسسة لتقديم منتجات ذات جودة عالية.
					42 تعمل المؤسسة على تعديل تصميم المنتج أو الخدمة بشكل مستمر وفقا لرغبات المستهلكين.
					43 تتميز إعلانات المؤسسة بالمصداقية عند الترويج لمنتجاتها أو خدماتها.
					44 تستمع المؤسسة إلى شكاوي الزبائن وتهتم بحلها.
					45 تراعي المؤسسة ظروف الصحة والسلامة عند عملية الإنتاج أو عند تقديم الخدمة

هل لديكم فكرة عن أهم التزامات المؤسسة اتجاه التدقيق الاجتماعي؟؟

.....
.....
.....

يرجى إضافة أية تعليقات واقتراحات بخصوص هذا البحث:

.....
.....
.....
.....

إذا كنت ترغب في مقابلة لمناقشة هذه المسائل، يرجى تقديم اسمك أو رقم هاتفك أو عنوان بريدك الإلكتروني.

.....
.....

إذا أردت الحصول على ملخص لنتائج الاستطلاع، يرجى تقديم عنوان بريدك الإلكتروني

.....
.....

شكرا لتعاونكم

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نوع حديث من التدقيق وهو التدقيق الاجتماعي، كوسيلة لتدقيق البيانات التي تعدها إدارة المؤسسة الاقتصادية عن العمليات الاجتماعية التي تقوم بها، كما تبرز الدراسة دور التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة والاعتماد على برنامج (SPSS23) لتحليل البيانات.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة أصبحت تهتم بالجانب الاجتماعي كما أن أفراد عينة الدراسة منفقون على التزام مؤسساتهم بمسئوليتها الاجتماعية كما أنها تقتنع بوجود نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية .

الكلمات المفتاحية : التدقيق الاجتماعي ، المسؤولية الاجتماعية ، الأداء الاجتماعي .

Abstract :

This study aims to identify a modern type of auditing, which is social auditing, as a means of auditing the data prepared by the economic institution's management on the social operations it carries out. The study also highlights the role of social auditing in improving the social performance of economic institutions. The descriptive analytical method was used in the study and relied on (SPSS23) program to analyze the data.

Among the most important results reached is that the economic institutions under study have become interested in the social aspect, and the study sample individuals agree on the commitment of their institutions to their social responsibility, as they are convinced of the existence of a social responsibility accounting system.

Keywords: social audit, social responsibility, social performance.